



متابعات إفريقية

العدد (٢) رمضان ١٤٤١ هـ مايو ٢٠٢٠ م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. هبة جمال الدين
- د. كمال محمد جاهد الله الخضر
- حسن إدريس طويل
- أنور إبراهيم أحمد
- عبد الرحمن إبراهيم عبدي
- رمضان أحمد بريمة

المحتويات

معن نعناع

مراجعة لغوية

إخلاء مسؤولية

تُعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

- **أزمة سد النهضة**
والتحولات الإقليمية في القرن الأفريقي
د. محمد السبيطي ٤
- **الموقف المصري من سد النهضة والبدائل الممكنة أمام صانع القرار**
د. هبة جمال الدين ١٣
- **سد النهضة الإثيوبي العظيم :**
طموح لشعب وهواجس لآخر
أنور إبراهيم أحمد ٢٦
- **موقف السودان من سد النهضة**
د. كمال محمد جاه الله الخضر ٣٥
- **المحددات الاستراتيجية**
لموقف الصومال من سد النهضة الإثيوبي
عبد الرحمن إبراهيم عبدي ٤٦
- **تداعيات سلام القرن الأفريقي**
وتأثيراته على سد النهضة الإثيوبي : موقف كل من أريتريا وجيبوتي
حسن إدريس طويل ٥٤
- **المجتمع الإسلامي في جنوب أفريقيا**
الواقع والمستقبل
رمضان أحمد بريمة ٦١

أزمة سد النهضة والتحولات الإقليمية في القرن الأفريقي

د. محمد السبيطي/ باحث رئيس بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / الرياض

تتجه منطقة القرن الأفريقي نحو تحولات جيوسياسية مهمة بسبب الاصطفافات والاصطفافات الإقليمية المضادة، التي قد تخلفها أزمة سد النهضة الإثيوبي في حال عدم التوصل إلى حلول وسطى وتوافقية بين كل من مصر وإثيوبيا والسودان، البلدان الثلاثة الأساسية المعنية بهذه الأزمة. فتداعيات الخلافات بين القاهرة وأديس أبابا بخصوص هذا الأمر سوف تنعكس على كل بلدان الإقليم التي وجدت نفسها أمام خيارات محدودة لتحديد موقفها وموقعها على خريطة النزاع. كما قد تكون لها تداعيات على العلاقات العربية الأفريقية عموماً. فنحن أمام استقطاب عربي أفريقي برز في هذه الحقبة بمناسبة اتخاذ الجامعة العربية موقفاً مؤيداً لجمهورية مصر العربية في خلافها مع إثيوبيا. لكن قد تكون جذوره تعود إلى ما قبل ذلك، وتعبّر عن اتجاهات عميقة لا تشق النخب فحسب بل شرائح مهمة من الرأي العام، كما تعبّر عن تطلعات لدى فئات مهمة من الشباب الأفريقي قد لا تكون مدركة الأبعاد لدى بعض أوساط القرار في العالم العربي. إن تتبع وفحص تطور وخلفيات مواقف مختلف دول الإقليم من قضية سد النهضة الإثيوبي؛ يبرز غلبة كفة تشابك المصالح على كفة العلاقات التاريخية أو القومية.

تداعيات سد النهضة الإثيوبي: معضلة جيوسياسية

فدول مثل الصومال والسودان وأريتريا وجيبوتي وكينيا تتجاذبها متطلبات الوفاء لروابطها القومية والتاريخية، والخضوع لإكراهات الجغرافيا والمصالح السياسية والاقتصادية والتداعيات الاستراتيجية المستقبلية للأزمة الحالية. هذا إلى جانب أن خمس دول معنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الأزمة عضوة في «مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، وهي كل من مصر والسودان وأريتريا وجيبوتي والصومال. فكيف يمكن فهم مواقف دول مثل السودان والصومال أو أريتريا وجيبوتي وهي التي ترتبط بمصر بعلاقات تاريخية وثقافية وطيدة لكنها تستفيد كثيراً في المجال الاقتصادي من نسب النمو العالية التي تحقّقها إثيوبيا، وهو ما يجعلها مرتعنة لها في جوانب عدة من متطلبات حياتها السياسية والمادية.

وقد تكون حكومات هذه البلدان مجبرة الآن للوقوف إلى جانب هذا البلد أو ذاك من طرفي النزاع. فكيف يمكن فهم المحددات السياسية والإقليمية والاقتصادية التي تقف وراء مواقف دول القرن الأفريقي وخاصة منها الصومال؟ لذلك لن نشرح هنا المراحل التي مرت بها المواقف من الأزمة بقدر ما سيتم التركيز على الدوافع. يتجه مشروع سد النهضة العظيم إلى أن يكون حجر الزاوية في منظومة جيوسياسية قاعدتها إثيوبيا ذات الكثافة السكانية التي تناهز اليوم ١١٤ مليون نسمة. وهي التي تنظر إليها القوى الصاعدة إقليمياً ودولياً بصفتها جسر عبور للقارة الأفريقية انطلاقاً من سواحل البحر الأحمر وخاصة منها التابعة لكل من الصومال وجيبوتي وأريتريا. وتتجه أديس أبابا إلى بناء نظام إقليمي يتمحور حول القدرات المائية والطاقة الهائلة التي سوف تكتسبها، بفعل تشغيلها لسد النهضة واستثماره في إنتاج الكهرباء، وتحكمها في توزيع قدراته المائية على مختلف الدول المحيطة في شرق أفريقيا، دول تشتكي من الجفاف والتصحر وتداعيات الانحباس الحراري، كما أن إقليم شرق أفريقيا يشكو نقصاً فادحاً في الطاقة الكهربائية سواء للاستهلاك المنزلي أو في مختلف القطاعات الصناعية.

بين الحقوق التاريخية لمصر ومكانة إثيوبيا في محيطها العربي

لفت انتباه المتابعين والمهتمين بشؤون القرن الأفريقي الموقف الذي سجله كل من السودان والصومال وجيبوتي من قرار الجامعة العربية المتخذ في ختام الدورة ١٥٣ والذي اقترحته مصر. قرار «يرفض أي مساس بالحقوق التاريخية لمصر، ويرفض أي إجراءات أحادية تمضي فيها إثيوبيا، ويؤكد على ضرورة التزام إثيوبيا بمبادئ القانون الدولي»^(١). رفضت السودان الانسحاق وراء هذا الموقف. ثم لحقها الصومال وجيبوتي. وبقيت أريتريا في «المساحة الرمادية». الموقف الذي عبرت عنه الجامعة العربية يجرج الدول العربية المجاورة لإثيوبيا، وكذلك التي ترتبط بأديس أبابا بعلاقات صداقة تاريخية أو حديثة. هذا إلى جانب أن بعض الدول العربية – خاصة الخليجية منها – لها استثمارات مهمة في بلاد الحبشة، وهنا تكمن المعضلة الحقيقية، والتي تتمثل في كيفية الموازنة بين دعم موقف جمهورية مصر العربية والحفاظ على علاقات طيبة وإيجابية مع إثيوبيا؟

لذلك يمكن التساؤل هنا حول الدور الذي يمكن أن يقوم به «مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»؛ ذلك أن الدول العربية المعنية بتداعيات سد النهضة والعضوة في الجامعة العربية موجودة في هذا المجلس. علاوة على أهمية المملكة العربية السعودية المبادرة لتأسيسه من جهة والتي تربطها بإثيوبيا

(١) سكاي نيوز عربية، جامعة الدول العربية تتبنى قراراً مهماً بشأن سد النهضة. ٤ مارس ٢٠٢٠م.

ومصر علاقات جيدة. ومن الدول الخليجية الأخرى التي لها علاقات صداقة مع أديس أبابا نذكر منها دولة الإمارات العربية المتحدة.

لذلك قد يتساءل المتابع عما بعد موقف الجامعة العربية المؤيد لحقوق مصر في مياه النيل. قد يكون الأجدر ومع تعثر المفاوضات، وتوجه إثيوبيا نحو طرح مثل هذه الملفات داخل الاتحاد الأفريقي، وليس في محافل أخرى ليست عضوة فيها أصلاً؛ يمكن الاتجاه نحو موقف أكثر توازناً وتقديم بدائل أخرى لإثيوبيا تجعلها مندمجة في محيط عربي وأفريقي أوسع يحقق لها مكاسب أكبر، وهو ما يخرج مصر من الموقف الحالي الذي إلى حد الآن لم يحقق أغراضه. مكاسب عبر مفاوضات تبدو فيها إثيوبيا الطرف الأقوى والذي بيده المبادرة.

عضوية إثيوبيا في مجلس الدول المشاطئة للبحر الأحمر ؟

بما أن إثيوبيا دولة حبيسة، اتجهت نحو استخدام الموانئ الجيبوتية في زمن الحرب مع أريتريا. وهي اليوم تسعى لاعتماد الموانئ الصومالية والأريتيرية إلى جانب المرافئ الجيبوتية، وهذا لتأمين مبادلاتها التجارية مع العالم عبر باب المندب وقناة السويس. ولكن لحماية هذه التجارة البحرية تفكر أديس أبابا في تأسيس أسطول بحري تؤويه المرافئ في الدول الصديقة المجاورة ذاتها (أريتريا وجيبوتي والصومال)^(٢) ، وهذا يجعلها ضمناً دولة "مشاطئة" للبحر الأحمر^(٣). وهذا في الحقيقة يفتح نافذة لإمكانية ضمها لـ "مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" لتكون الدولة التاسعة، جنباً إلى جنب مع المملكة العربية السعودية ومصر والسودان والأردن واليمن وجيبوتي والصومال وأريتريا. مما يفتح أمام إثيوبيا آفاقاً أوسع من التعاون والتضامن وتحمل المسؤولية في تأمين التجارة الإقليمية والدولية المارة بالبحر الأحمر وخليج عدن. وقد يساهم في تيسير التفاوض بين إثيوبيا ومصر.

تمكين إثيوبيا من منفذ على البحر المتوسط

الاقتصاد الإثيوبي مرتتهن للمبادلات التي تتم عبر البحر الأحمر. وهذا هو منفذها الوحيد على العالم. على عكس مصر التي لها سواحل مهمة على المتوسط ووجود بحري مهم لأسطولها التجاري والعسكري في

(٢) مصادر عدة تحدثت عن مساعي إثيوبيا لاعادة بناء أسطولها البحري منذ ٢٠١٨م. Afrique La Tribune. "Ethiopie: l'Etat va remettre sur pied les forces navales". 11/11/2018

(٣) وقعت أثيوبيا وفرنسا اتفاق تعاون عسكري بينهما أثناء زيارة الرئيس ماكرون الى أديس أبابا في شهر مارس ٢٠١٩م. وستتولى فرنسا مساعدة إثيوبيا في إعادة بناء البحرية العسكرية. أنظر وقع إذاعة فرنسا الدولية : RFI. مقالة بعنوان : "En quoi consiste l'aide française à la marine" éthiopienne. بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٩م.

البحر الأحمر. وتبقى إثيوبيا في حاجة للوصول إلى البحر المتوسط للتعامل مع أوروبا خاصة والغرب عموماً وكل الدول الأخرى المطلة على البحر الأبيض المتوسط دون المرور بموانئ الدول المجاورة لها. صحيح أن إثيوبيا يمكنها العبور إلى المتوسط عبر قناة السويس، لكن هذا يعني المواصلة في استخدام الطرق البرية نحو سواحل البحر الأحمر ثم استخدام الشحن البحري للاتجاه شمالاً أو جنوباً، علماً بأن المسافة بين ميناء جيبوتي والعاصمة الإثيوبية تبلغ ٧٥٠ كلم^(٤). وتبلغ المسافة بين العاصمة المصرية وأديس أبابا ٢.٤٦٥ كم وهو طول الخط الجوي الذي يربط المدينتين. أما نهر النيل الذي يربط إثيوبيا بسواحل البحر المتوسط في مصر فيبلغ طوله ٦.٦٥٠ كلم، وجزء منه مستغل في النقل النهري بين السودان ومصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة المصرية تبنت مشروعاً سنة ٢٠١٩م لإنشاء خط نقل بري أطلق عليه «محور القاهرة - كيب تاون». وبلغ طوله ١٠.٢٣٨ كلم ويمر بتسع دول من بينها إثيوبيا. مشروع أعلن عنه بمناسبة مؤتمر «المدن الأفريقية: قاطرة التنمية المستدامة»^(٥). ويرمي هذا المشروع إلى ربط مختلف الدول الأفريقية التي سيمر بها هذا المحور بسواحل البحر المتوسط، ومن ثم تنشيط التجارة البرية بين ١٥ دولة أفريقية. وفي هذا السياق سوف يتم اعتماد منفذ «أرقين» البري المستخدم الآن بين مصر والسودان^(٦). كما يوجد خط سكك حديدية تقرر إنشاؤه سنة ٢٠١٩م بين مدينة أبو حمد السودانية ومدينة أسوان المصرية بطول ٦٠٩ كم^(٧). وقد يكون من المجدي مدّه نحو إثيوبيا لتحقيق مزيد من التكامل والتشبيك معها بشرياً واقتصادياً عبر تنقل السلع والمسافرين عبر كل هذه المحاور البرية والجوية والنهرية، وإن كانت هذه الأخيرة مهددة بفعل بناء سد النهضة. مشروع مصري لتحقيق تكامل أفريقي قد يكون في مقابل ما تسعى لتحقيقه إثيوبيا في شرق القارة.

يجب القول: إن إثيوبيا وعن طريق سياسة المصالحة والانفتاح التي انتهجها رئيس الوزراء أبي أحمد منذ وصوله إلى السلطة؛ اتجهت نحو ربط هذه الدول بها عن طريق التكامل والاندماج الاقتصادي. تصور قد يبدو غير واضح لغير المتابعين لمجريات الأحداث في السنوات الأخيرة في المنطقة، إلا أنه بصدد التنفيذ على أرض الواقع. وقد تكون اشتغلت عليه أديس أبابا سنوات قبل وصول أبي أحمد إلى السلطة. مشروع قد تكون تشترك في تنفيذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة ليس فقط دول القرن الأفريقي والمشاطئة للبحر الأحمر، بل دول عظمى وقوى إقليمية.

(٤) موقع BBC، «افتتاح خط سكك حديدية كهربائي بين إثيوبيا وجيبوتي»، ٦ أكتوبر ٢٠١٦م.

(٥) موقع صحيفة اليوم السابع، «إنشاء خط نقل بري بين مصر وتشاد»، ١٩ يونيو ٢٠١٩م.

(٦) موقع صحيفة اليوم السابع، «كل ما تريد معرفته عن منفذ أرقين البري بين دولتي مصر والسودان»، ١٣ مايو ٢٠١٩م.

(٧) موقع صحيفة اليوم السابع، «إنشاء خط نقل بري بين مصر وتشاد»، ١٩ يونيو ٢٠١٩م.

ومن جهة أخرى تنتاب إثيوبيا مخاوف كبيرة، لها ما يبررها في الماضي القريب، من تحالفات إقليمية قد تتجه لها هذه الدول الصغيرة بالمقارنة مع «القطبين الإقليميين» وهما مصر وإثيوبيا.

فقد كانت أريتريا تعتمد على دعم مصري في مواجهة إثيوبيا زمن الحرب بينهما. وهي اليوم تحتفظ بعلاقات جيدة مع القاهرة، مع انفتاحها الكبير على أديس أبابا. وتعد أريتريا من بين أهم دول القرن الأفريقي المستفيدة من «سلام القرن الأفريقي». بل شكل ذلك مدخلاً لعودة قوية لأسمرأ على الساحة الإقليمية والأفريقية، وذلك بعودتها لحضن الاتحاد الأفريقي ورفع العقوبات الدولية عنها ثم عضويتها بـ «مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، وكانت آخر دولة مشاطئة للبحر الأحمر تعلن انضمامها لهذا المجلس^(٨). وإثيوبيا دور في رفع العقوبات الدولية عن أسمرأ وعودتها إلى الساحة الإقليمية والدولية.

ومهما يكن من أمر فإن السلام الذي أنجز بين أديس أبابا وأسمرا كانت ثماره التحاق أريتريا بالمنظومة الاقتصادية التي تتشكل منذ بضع سنوات في منطقة شرق أفريقيا. تتجه إثيوبيا نحو استخدام مرافئ أريتريا في عمليات التصدير والتوريد. ولذلك تم الاتفاق سنة ٢٠١٩م على مشروع ربط البلدين (مصوع - أديس أبابا) بخط حديدي يبلغ طوله ٧٣٦ كلم. وكانت الحكومة الإيطالية قد تعهدت بتغطية تكاليف دراسة جدوى هذا المشروع^(٩). وتتوقع أديس أبابا أن تتولى إيطاليا تمويل هذا المشروع، خاصة أن هذه الأخيرة أبدت استعدادها لدعم مشاريع أخرى بين البلدين^(١٠). هذا إلى جانب مكاسب أخرى حققتها أريتريا من توقيعها اتفاقية سلام مع إثيوبيا. كما تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بمد أنبوب نفط بين ميناء عصب في أريتريا والعاصمة الإثيوبية وذلك لتصدير النفط الإثيوبي عبر البحر الأحمر^(١١). كما تقع أريتريا ضمن الشبكة التي تربط بلدان المنطقة بعضها بالآخر عبر مبادرات تكاملية شاملة.

مبادرة القرن الأفريقي: ولادة «العماق» الإثيوبي

هل تشهد المنطقة ولادة «عماق» سكاني واقتصادي وسياسي جديد؟ قد يستغرب البعض ورود لفظة «عماق». لكن بعض المصادر الغربية استخدمت اللفظة للإشارة إلى هذه القوة الصاعدة في إقليم شرق أفريقيا وحوض النيل. فما المسار الذي تمخض عن ظهور القطب الإثيوبي الحديث؟

(٨) وقد تم التوقيع على ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بمشاركة ٨ دول من بينها أريتريا يوم الاثنين ٦ يناير ٢٠٢٠م. في حين كان الإعلان عن تأسيس هذا الكيان في شهر ديسمبر ٢٠١٨م بمبادرة سعودية. ولم تكن حينها أريتريا من بينها.

(٩) موقع صحيفة «العين». «إيطاليا تمول دراسة لإنشاء سكك حديدية بين إريتريا وإثيوبيا». ٢٢ يناير ٢٠١٩م.

(١٠) موقع سبوتنيك الإخباري. «بعد حرب دامية...مشروع سكة حديد بين إثيوبيا وإريتريا بدعم إيطالي». ٢٢ يناير ٢٠١٩م.

(١١) يورونيوز عربي. «خط أنابيب نفط إماراتي بين أريتريا وإثيوبيا». ١٠ أغسطس ٢٠١٨م.

ولعل من مكاسب السلام في المنطقة الجهود الدولية التي أنتجت ما أطلق عليه «مبادرة القرن الأفريقي»، وهي مبادرة تلقى دعماً من دول غربية ومنظمات دولية مثل: الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك أفريقيا للتنمية. تشمل هذه المبادرة التي تم التوقيع عليها في شهر نوفمبر ٢٠١٩ م خمس دول هي: إثيوبيا، وكينيا، والصومال، وأريتريا، وجيبوتي. كتلة بشرية تقدر بأكثر من ١٨٨ مليون نسمة^(١٢). وأهمها عدد سكان إثيوبيا الذي تجاوز في مطلع السنة الجارية ١١٤ مليون شخص. في حين يبلغ عدد سكان كينيا قرابة ٥٤ مليون نسمة^(١٣). تتمثل مبادرة القرن الأفريقي في مشروع تنموي شامل من أجل الأمن والسلام، ويضم حزمة من البرامج التي تتمحور في أضلع أربعة ذات أولوية تشمل البنية التحتية والرقمية والكهربائية؛ وهي: أولاً: تحسين تشابك البنية التحتية الإقليمية. وثانياً: تشجيع التكامل التجاري والاقتصادي. وثالثاً: بناء القدرة على التكيف. ورابعاً: تعزيز تنمية رأس المال البشري^(١٤). وقد نشر بعض المصادر المتخصصة تفاصيل هذه المشاريع والتي تبين بوضوح كيف سيتم ربط المنطقة بعضها بالآخر خاصة على مستوى البنى التحتية. تجدر الملاحظة هنا أن مشاريع الاندماج الاقتصادي بين هذه الدول الخمس من جهة، وبقية الدول المجاورة لها والمعنية بالتكامل التجاري معها من جهة أخرى؛ مثل: جنوب السودان وأوغندا وراوندا والسودان؛ انطلقت منذ بضع سنوات، وخاصة في ظهور مشاريع سكك حديد ونقل بري وأنابيب نفط مشتركة... وتقف وراء كل هذه المشاريع استثمارات صينية وأمريكية وعربية وأوروبية وتركية... وتحفظ الدول المعنية «بمبادرة القرن الأفريقي» بعلاقات متميزة مع بعض الدول العربية المؤثرة في المنطقة، وخاصة منها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة... لكن الكتلة الأفريقية التي تشكل حوض النيل تضم ما لا يقل عن ١١ دولة بما فيها مصر، وهي إثيوبيا، وجنوب السودان، وأريتريا، وتنزانيا، وبوروندي، وراوندا، والكنغو، وأوغندا، وكينيا، والسودان... إضافة إلى كل من الصومال وجيبوتي المستفيدتين من المياه التي تنبع من إثيوبيا بصورة أو بأخرى. وباستثناء مصر، تمثل هذه الدول حزاماً إقليمياً أفريقياً تستند إليه إثيوبيا في نزاعها مع مصر، رغم وجود خلافات لبعض هذه الدول مع أديس أبابا حول بعض الملفات.

فجيبوتي تعمل على نقل العلاقات مع إثيوبيا من الشراكة إلى التكامل، وهي مستفيدة من مشاريع اقتصادية بين البلدين في مجالات عدة مثل: المياه والطاقة والبنى التحتية كالطرق والكهرباء والمواصلات^(١٥). ومما يذكر هنا في مجال المياه أن إثيوبيا وعدت جيبوتي بالحصول على كمية من المياه تقدر بمائة ألف متر

(١٢) بحسب موقع "Worldometer" لسنة ٢٠٢٠ م. إحصاءات محدثة بحسب البيانات التي توفرها منظمة الأمم المتحدة. تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٠ م.

(١٣) نفسه.

(١٤) بهذا الخصوص يمكن العودة إلى موقع صحيفة الأهرام المصرية. «خماسي القرن الأفريقي» يطلق مبادرة لجذب استثمارات تقدر بـ ١٥ مليار دولار. ٢١ مارس ٢٠٢٠ م. وصحيفة "La Nation" الجيبوتية. مقالة بعنوان: "L'Initiative de La Corne de l'Afrique" بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٩ م.

(١٥) وكالة الأناضول. رئيس جيبوتي من أديس أبابا: علاقاتنا بإثيوبيا «عريقة» وانتقلت من الشراكة للتكامل. ١٦ مارس ٢٠١٧ م.

مكعب يومياً في إطار مشروع برعاية صينية^(١٦)، خاصة أن جيبوتي تعد من البلدان التي تشكو شح الموارد المائية^(١٧)، وهذا النقص في المياه يعيق قطاعات اقتصادية عدة من بينها مشاريع صناعية^(١٨). وبذلك تكون جيبوتي شبه مرتتهنة لإثيوبيا في مجالات عدة من بينها المياه. من جهة ثانية أبرمت إثيوبيا اتفاقاً مع جيبوتي لبناء خط أنابيب غاز بطول ٧٦٥ كلم لنقل الغاز الطبيعي الإثيوبي إلى المرفأء الجيبوتية، وهو غاز يستخرج من إقليم صومالي يقع شرق إثيوبيا. وسيتم إسالة الغاز في المرفأء الجيبوتية ثم تسويقه عبر البحر، والجهة الاستثمارية التي تعهدت بالمشروع شركة صينية^(١٩). وذكرت المصادر الصينية أن المشروع يفترض إنجازه في سنتين. في حين ذهبت مصادر أثيوبية إلى أن إنتاج الغاز وتصديره سوف يجعل من إثيوبيا البلد الوحيد في شرق أفريقيا المصدر للغاز والبلد الخامس في كل أفريقيا بعد كل من نيجيريا والجزائر وليبيا ومصر، وأن مردود ذلك سيكون في البداية «مليار دولار أمريكي ثم يرتفع إلى ٦ و٧ مليارات دولار سنوياً مع زيادة التدفق»^(٢٠). قد تكون هذه عينة من المشروعات التي تربط جيبوتي وغيرها من الدول المجاورة بإثيوبيا، والتي تمثل عمق المصالح التي تربط دول شرق أفريقيا بالقطب الإثيوبي. أمر ينطبق بصورة أو بأخرى على العلاقات المميزة التي تربط بين الصومال وإثيوبيا أو دولة جنوب السودان وإثيوبيا أيضاً.

يعد الصومال اليوم في علاقته بأديس أبابا أحد أبرز الحلفاء. وإن كانت تربط البلدين في السابق علاقات عداء شبه متأصل، وذلك بسبب الخلاف حول إقليم «الصومال» الواقع اليوم داخل الأراضي الإثيوبية، وهو الذي يمثل الهضبة الصومالية ويقع شرق إثيوبيا وغرب الصومال. لكن أيضاً ثمة تنافس تاريخي بين البلدين، وكل منهما كان يرى في الطرف الآخر عامل انعدام استقرار له. واليوم تساعد إثيوبيا الصومال في استعادة بناء دولته ومقاومة الإرهاب. هذا علاوة على وجود تعاون اقتصادي بين البلدين يشمل المياه والكهرباء والموانئ والبنى التحتية. وتعد الصومال إحدى أبرز الدول المستفيدة من مشاريع «مبادرة القرن الأفريقي». ولعل هذا وغيره من العوامل التي تفسر الموقف الحيادي الذي اتخذته الصومال من بيان الجامعة العربية المشار إليه سابقاً. كما يوجد تعاون أمني كبير في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تعيق اليوم استعادة بناء الدولة الحديثة في الصومال.

(١٦) اتفاقية التعاون المائي بين جيبوتي وإثيوبيا. على موقع مقديشو سنتر. ٥ أبريل ٢٠١٧م هذا المشروع الذي افتتح سنة ٢٠١٦م يختصر زمن الرحلة من ثلاثة أيام إلى ١٣ ساعة.

(17) Afrique Magazine. L'eau: defi existentiel. Juin2018

(١٨) نفسه.

(١٩) انظر: موقع الصين اليوم. «شركة صينية تمد خط أنابيب غاز طبيعي بين إثيوبيا وجيبوتي». ٢٦ فبراير ٢٠١٩م. وسكاي نيوز عربية. «خط عملاق لأنابيب الغاز بين إثيوبيا وجيبوتي». ١٦ فبراير ٢٠١٩م.

(٢٠) موقع وكالة الأنباء الإثيوبية «العلم». «إثيوبيا وجيبوتي مشاريع العلاقات الأخوية». ٢٣ فبراير ٢٠١٩م.

إلا أن الصومال مثله في ذلك مثل السودان، غير قادر على القيام بدور الوسيط بين مصر وإثيوبيا في ملف سد النهضة، ولا يمتلك المقومات التي تخوله القيام بذلك. فلا يمكن للصومال سوى أن يكون حلقة في بنية النظام الإقليمي الجديد في القرن الأفريقي وشرق القارة الذي مركزه أديس أبابا. يبدو الموقف السوداني اليوم وكأنه استمرار لما كان عليه في عهد حكومات «الإنقاذ»، لكن في الحقيقة اختلف السياق. ومع هذا ظل موقف الخرطوم تحكمه الجغرافيا والمصالح الثابتة باعتباره بلد «عبور» لنهر النيل، فتبدو مصلحته قائمة مع بلد المنبع (إثيوبيا) أكثر منها مع بلد المصب (مصر)؛ لذلك لا يتصور أن يتماهى الموقف السوداني مع الموقف المصري، رغم وجود بعض المحاذير والمخاطر على السودان من بناء سد النهضة. كما أن عدم تجانس السلطة الانتقالية في الخرطوم لا يساعد على اتخاذ موقف حاسم لصالح هذا الطرف أو ذاك. هذا إلى جانب استمرار مناورة الخرطوم بين الطرفين وتوظيف موقفها في سياق خلافاتها الحدودية مع كل من مصر وإثيوبيا.

خاتمة

هل يحقق سلام القرن الأفريقي والتكامل الاقتصادي والتعاون السياسي والأمني لإثيوبيا مع محيطها ما لم تستطع تحقيقه الحروب والنزاعات في المنطقة؟ وهل يسحب كل ذلك من رصيد مصر في الإقليم؟ يجدر التذكير هنا أن إثيوبيا لها طموح تاريخي لتحكم ما كان يسمى في السابق ببلاد الحبشة، والتي تشمل بعض الأقاليم وسواحل البحر الأحمر. ويبدو أنها اليوم تضع خريطة تندمج فيها كل دول الإقليم وخاصة أريتريا وجيبوتي والصومال وتكون إثيوبيا الحالية قاعدته ومركزه. طموح قد يجد قوى دولية وإقليمية داعمة له لما يمكن أن يحققه من أمن وتنمية للمنطقة كلها. ويمثل سد النهضة إحدى أهم الأدوات التي تراهن عليها أديس أبابا في تحقيق أهدافها الجيوستراتيجية. وهذه الصعوبة التي تصطدم بها مصر في مفاوضاتها مع إثيوبيا. لذلك ترد عبارة وتكرر في الأدبيات الإثيوبية حول «سد النهضة»، وهي أنه مسألة «سيادة» و«وجود»، فهو مشروع «وحدة وطنية» في بلد يواجه تهديدات داخلية عدة بفعل تراكمات تاريخية وتعددية إثنية. وكانت المصالحة الداخلية والتسويات الإقليمية التي قامت بها الحكومة الإثيوبية في السنوات الأخيرة مساراً وجد في خدمة هذا المشروع الذي سيجعل من إثيوبيا «العملاق الجديد» في شرق أفريقيا بحسب بعض المصادر الغربية.

ويبقى السؤال عن البدائل التي يمكن أن تلجأ إليها مصر في حال فشل المفاوضات مع إثيوبيا بخصوص حصتها من المياه. اللجوء المصري إلى الخيار العسكري مستبعد، وإن كانت بعض الحكومات المصرية السابقة هددت به. لكن يبقى لمصر أدوات إقليمية يمكن أن تستخدمها للضغط على القرار

الإثيوبي، إذ تبقى لها علاقات جيدة على المستوى الإقليمي. كما أن النخب المثقفة في القرن الأفريقي منقسمة بخصوص المشروع الإثيوبي، وجزء منها لا يرى جواز التضحية بالعلاقات التاريخية مع مصر لصالح الاندماج مع إثيوبيا. كما تبقى لمصر علاقاتها مع الداخل الإثيوبي سواء منه الكنيسة أو في الأوساط الإسلامية، إلا أن تعجيل أديس أبابا بالانتهاء من المشروع قد يفوت الفرصة على أرض الكنانة ويفقدها جزءاً من «هبة النيل».



الموقف المصري من سد النهضة والبدائل الممكنة أمام صانع القرار

د. هبة جمال الدين / مدرس العلوم السياسية والدراسات المستقبلية بمعهد التخطيط القومي
وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية/ القاهرة

تقدم هذه الورقة طرحاً للموقف المصري تجاه قضية سد النهضة، وتصحيحاً للرؤى المغلوطة حول الموقف المصري رداً على الادعاءات الإثيوبية لتشويه موقف مصر، والادعاء بتوافر مخزون مائي ضخم؛ كي تتخذ مصوغاً يمكنها من التحكم في النيل الأزرق، كملكية خاصة لها دون اهتمام بصالح الشعبين المصري والسوداني معاً في ظل عدم اكتمال دراسات أمان السد، وعدم رغبتها في التنسيق بين إدارة سد النهضة والسد العالي، والاختلاف على سنوات ملء وتشغيل السد، وهو الأمر الذي كان من المزمع تداركه بمفاوضات واشنطن التي عكست حسن النوايا المصرية والإيمان بحق إثيوبيا في التنمية لكن دون المساس بحق الشعب المصري في الحياة وسلامة الشعب السوداني في الوقت ذاته.

١. الوضع المائي لمصر:

- تقف مصر على أعتاب الفقر المائي خلاف الادعاءات الإثيوبية بوفرة مصادر المياه بمصر، لكنها ادعاءات عارية من الصحة وهذا ما ستحاول الورقة توضيحه خلال التالي:
- تعتبر مصر بحكم موقعها داخل «حزام المناطق الجافة شديدة الحساسية تجاه مواردها المائية المحدودة» خاصة أن النسبة الأكبر منها واردة من خارج حدودها الجغرافية؛ فتعتمد على النيل كمصدر رئيس للمياه، والمتاح من المصادر الأخرى لا يتعدى ٧٪ من هذه الموارد.^(١)
 - نصيب الفرد من المياه أقل من ٦٠٠ م^٣ سنوياً، أي: أقل من خط الفقر المائي وفقاً للمعايير العالمية للأمم المتحدة الذي يقدر بألف م^٣.^(٢) ويتوقع مع حلول ٢٠٥٠ م أن يصل نصيب الفرد إلى ٣٥٠ م^٣.^(٣)

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموارد المائية وترشيد استخدامها في مصر ٢٠١٤، القاهرة، يناير ٢٠١٥، ص ٥.
(2) <https://water.fanack.com/ar/specials/nile-river-in-egypt/egypts-water-crisis/>

(٣) كليب سعد كليب، «الأمن المائي في لبنان وبلدان الشرق الأوسط»، الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٨٦، تشرين الأول ٢٠١٣، متوفر في: <https://www.lebanonarmy.gov.lb/ar/content/الأمن-المائي-في-لبنان-وبلدان-الشرق-الأوسط> بتاريخ ٠٤ / ٠٤ / ٢٠٢٠.

- كان عدد السكان إبان توقيع الاتفاقية (عام ١٩٥٩م) بشأن حصة مصر من مياه النيل ٢٠ مليون نسمة، أما مع عام ٢٠٢٠م فقد تجاوز ١٠٠ مليون نسمة، ومع ثبات حصة مصر وزيادة عدد السكان انخفضت الحصة لتصل لمستوى الفقر المائي.^(٤) ويوضح الجدول رقم ١ وضع مصر المائي بالأرقام.

الجدول رقم 1 وضع مصر المائي بالأرقام

احتياجات مصر المائية الحالية	110 مليار م3 سنويا	الفارق بينهما 80 مليار م3 سنويا
تستورد مصر مياه افتراضية	30 مليار م3 سنويا	
اجمالي الموارد المائية في مصر	59.25 مليار م3 سنويا	
حصة مصر السنوية من مياه النيل	55.5 مليار م3	
المياه الجوفية العميقة	2.1 مليار م3	
مياه الامطار والسيول	1.3 مليار م3	
اجمالي حجم المياه المعاد استخدامها من مياه الصرف الزراعي	12 مليار م3 سنويا	تتضمن الكمية ما يعالج استخدامه في الوجه البحري والقبلي وكميات مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها بالفيوم والمياه الجوفية السطحية بالوادي والدلتا ومياه الصرف الصحي المعالج
تحلية المياه المالحة وشبه المالحة	0.35 مليار م3	
الفجوة المائية بين الاحتياجات المائية المتنامية والموارد المائية المحدودة	20.75 مليار م3 سنويا	

المصدر: جمهورية مصر العربية وزارة الموارد المائية الري، استراتيجية تنمية وإدارة الموارد

المائية حتى عام 2050 ، القاهرة ، ديسمبر 2016، ص:1 ص 6

وإذا نظرنا للدعوات الإثيوبية بشأن امتلاك مصر لمخزون مائي احتياطي ضخم بسعة ١٦٢ مليار م^٣ في بحيرة ناصر، ومياه جوفية بالدلتا تقدر بـ ٤٠٠ مليار م^٣، وفي حوض النيل والترع حوالي ٣٠٠ مليار م^٣،^(٥) وفي حوض الصحراء الغربية حوالي ٤٠ ألف م^٣، يمكن تنفيذها كالتالي:

(٤) أسماء نصار، بالأرقام.. تعرف على حصة الفرد المصري من المياه منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن، اليوم السابع، <https://www.youm7.com/story/20182018/04/05/3757204/25/4/>.

(٥) سلمان بن عبد الله، سد النهضة.. الحق التاريخي لإثيوبيا الذي حرمت منه لعقود، ٢٠٢٠ / ٠٤ / ٠٧، <https://salman14blog.wordpress.com/2020/04/06/س-د-النهضة-الحق-التاريخي-لإثيوبيا-الذي-متوفر-بتاريخ-٢٠٢٠-٠٤-٠٩/>.

أ. **بحيرة ناصر:** إن السعة الكلية للبحيرة (١٦٢ مليار م^٣) تكفي احتياجات مصر لأكثر من عامين متتاليين، بفرضية عدم وصول أي مياه إلى البحيرة من منابع النيل. وتحصل مصر على حصتها الكاملة ٥٥,٥ مليار م^٣ خلال الفيضان المتوسط، ولكن إذا كان الفيضان أقل من المتوسط فتكمل حصتها من مخزون بحيرة ناصر.^(٦) وإذا فاض بمنسوب أكثر من المتوسط تحصل على حصتها والباقي يخزن في البحيرة التي تتشارك فيها مع السودان بنسبة ٨٣٪ لمصر مقابل ١٨٪ للسودان.^(٧) خاصة أن متوسط فيضان النهر يختلف من عام لآخر فقد يفيض عن الحصة أو يأتي أقل من الحصة المقررة.^(٨)

ب. المياه الجوفية:

هي مياه موجودة في خزانات جوفية غير متجددة، ويقل منسوبها من منطقة لأخرى خاصة الجزء الجنوبي بمصر، وهو الأمر الذي يتطلب التخطيط لاستخدامها على مدى زمني طويل لأنها حق للأجيال القادمة. فتوضح الدراسات الهيدروجيولوجية بأن سمك الطبقات الرسوبية في الشمال حوالي ٥٠٠٠م، وتختلف عند الواحات البحرية والداخلية والمنطقة الجنوبية بين ٢٠٠٠، ١٨٠٠، ١٠٠٠، و٥٠٠م، وتقل كلما اتجهنا جنوباً. وسرعة سريان المياه الجوفية تتراوح بين عدة سنتيمترات إلى ١٥ سنتيمتراً في السنة. ومن أبرز مشروعات الاستفادة من المياه الجوفية بمصر وأثبتت فشلها مشروع الوادي الجديد بالواحات الخارجة، وكانت المياه في المشروع متدفقة بقوة ٧ بار (جوى)، وهبط منسوبها لزيادة السحب من الخزان الجوفي إلى ١٠٠م تحت سطح الأرض فالهبوط حوالي ١٧ باراً.^(٩) وهو ما يؤكد عدم القدرة بالاعتماد عليها خلال عملية التنمية.^(١٠)

وإذا نظرنا لوضع المياه الجوفية في الدلتا نجد أنها ترتبط بتوافر مياه النيل أي بتوافر المياه السطحية في القنوات. ومن ثم مع بناء السد ستقل المياه، وهو ما يؤثر على توافر المياه الجوفية خاصة أن الخزان الجوفي للدلتا يعاني حالياً، حتى بدون استكمال السد، من نقص مستمر في المياه السطحية، فقد انخفضت مستويات المياه الجوفية بأكثر من ١٠م، حيث كان عمق المياه الجوفية في عام ٢٠٠٥ من ٤ إلى ٥م، وهو الآن من ١٢ إلى ١٥م، وهذا يشير إلى أن سحب المياه الجوفية في وسط الدلتا يؤثر على منسوب الخزان المائي

(٦) محمد السيد علي، خراء: بحرة ناصر بنك استراتيجي «مؤقت» لمياه النيل، جريدة الوفد، ٢٦/٠٩/٢٠١٢.

(v) موسوعة المعرفة، بحيرة ناصي، https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D8%A9_%D9%86%D8%A بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٠٢، متوفرة بـ 7%D8%B5%D8%B1

(٨) محمد أبو عمرة، دراسة حديثة تحذر: دلتا النيل.. أولى ضحايا «نقص المياه»، جريدة الوطن، ٢٠١٨/٠٩/١٩.

(٩) تاج الدفتار، المياه الجوفية في الصحراء الغربية.. حقائق علمية، جريدة الوفد، ٢٠١١/١١/٠٤.

(١٠) لمزيد من التفاصيل انظر: علي مصطفى كامل مرغني، **تقييم جغرافي لاستخدام المياه الجوفية في تنمية منخفض البحيرة**، جامعة بنها، <http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Arts/Geography/2072/publications/AlY%20Moustafa%20Kamel%20Marghani> PA-

PER_16.pdf، متوفرة بتاريخ ٠٤ / ٠٤ / ٢٠٢٠.

بباطن الأرض. علاوة على تأثير المياه الجوفية بتلك المنطقة بمياه البحر وهو ما يزيد من درجة ملوحتها وتكلفة تحليتها لتصلح للشرب والري.^(١١)

ج. ج. الترعة: الترعة أحد مسارات نقل المياه للحقول من أجل الزراعة والصرف، وليست أحد مصادر المياه، ومنها: العامة المملوكة للدولة، تم إنشاؤها من قبل وزارة الري لتيسير نقل المياه لري الأراضي الزراعية، ومنها: الخاصة، ومنها: الرئيسة التي تغذي الترعة الرئيسة الكبرى والصغرى، والترعة ذات العشرين وحدة مزدوجة، وترعة الحقول.^(١٢)

وما سبق يؤكد أن إثيوبيا تروج لادعاءات عارية من الصحة ستحكم على مصر بالجفاف والتصحر إذا أصرت على تشددتها. ويفسر ذلك إعلان المبادئ الموقعة عليه الدول الثلاث الذي يؤكد على عدم إضرار أي من الأطراف بمصالح الآخر، وهذا ما لا يتحقق بسبب التشدد الإثيوبي.

(١١) محمد أبو عمرة، دراسة حديثة تحذر: دلتا النيل.. أولى ضحايا «نقص المياه»، جريدة الوطن، ١٩/٠٩/٢٠١٨.

(١٢) قانون الري والصرف لسنة ١٩٩٠، ٢٨/٠٥/١٩٩٠، متوفر في <http://www.salmanmasalman.org/wp-content/uploads/2013/02> قانون-الري-والصرف-لسنة1990، htm، بتاريخ ١١/٠٢/٢٠٢٠.

٢. الأسانيد القانونية المنظمة لحصة مصر من مياه النيل:

تنص الاتفاقيات الدولية التي وقعت بين مصر وإثيوبيا «بروتوكول روما ١٨٩١، أديس أبابا ١٩٠٢، لندن ١٩٠٦، روما ١٩٢٥، إطار التعاون بين مصر وإثيوبيا ١٩٩٣» وما ينوب عنهما على حصة مصر التاريخية في مياه النهر التي تقدر بـ ٥٥,٥ مليار م^٣ سنوياً. وقد نصّ جميعها على الحفاظ على الموارد المائية لدولتي المصب، والتعهد بعدم الإضرار بالمصالح المائية عبر إنشاء سدود أو مشاريع تعرقل تدفق المياه بدون الرجوع للدول الثلاث والاتفاق بينها. ويوضح الجدول رقم ٢ الاتفاقيات الموقعة بشأن حقوق مصر بنهر النيل.

الجدول رقم 2: الاتفاقيات المنظمة بشأن حقوق مصر بمياه نهر النيل

الاتفاقية	التاريخ	الجهات الموقعة على الاتفاقية	ما نصت عليه
برتوكول روما	15 إبريل لعام 1891	بين كل من بريطانيا وإيطاليا	تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أي منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكنها التأثير على تصرفات نهر النيل.
اتفاقية أديس أبابا	15 مايو 1902	بين بريطانيا وإثيوبيا	تعهد فيها الإمبراطور منليك الثاني ملك إثيوبيا في ذلك الوقت بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات أو منشآت من شأنها أن تعترض مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية والسودانية مقدماً.
اتفاقية لندن:	13 ديسمبر لعام 1906	بين كل من بريطانيا، فرنسا وإيطاليا	تنص على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.
اتفاقية روما	في عام 1925	بين بريطانيا وإيطاليا	عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة وتعترف من خلالها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأبيض والأزرق وروافدهما. كما تتعرض بعدم إقامة أي منشآت عليهما من شأنها أن تنتقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.
إطار التعاون	في عام 1993	بين مصر وإثيوبيا	تضمن التعاون بين مصر وإثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل في النقاط التالية: عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل، بما قد يتسبب في ضرر بمصالح الدولة الأخرى. فضلاً عن ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها. احترام المعاهدات والقوانين الدولية، التشاور والتعاون بين الدولتين فيما يتعلق بإقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بتدبير من

ميرفت زكريا، أزمة سد النهضة في ضوء الاتفاقيات ومبادئ القانون الدولي، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٩ أكتوبر ٢٠١٩، <http://www.acrseg.org/41377>، متوفر بتاريخ ٠٤ / ٠٤ / ٢٠٢٠. وتستند مصر إلى عدد من مبادئ القانون الدولي التي تؤكد شرعية موقفها في مواجهة التشدد الإثيوبي:

- مبدأ عدم الإضرار	- مبدأ الإخطار المسبق
- مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات	- مبدأ الانتفاع العادل والمنصف
- المادة الخامسة من قواعد هلسنكي للقانون الدولي لعام 1966	- للمجاري المائية
- مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة	- اتفاقية الأمم المتحدة للأهبار عام 1977

المصدر: ميرفت زكريا، مصدر سابق

٣. موقف مصر من المفاوضات التالية لبناء سد النهضة:

أبدت مصر موقفاً متفهماً لحاجة إثيوبيا في التنمية، كان ذلك جلياً بتوقيع اتفاق المبادئ ٢٣ من شهر مارس ٢٠١٥م الذي يحدد إطار التزامات وتعهدات الدول الثلاث كمبادئ منظمة تضمن التوصل لاتفاق كامل، واحتوى على ١٠ مبادئ أساسية.^(١٣)

- عكست تفهم مصر لاحتياجات إثيوبيا في التنمية، واتضح ذلك خلال المبدأ الأول «مبدأ التعاون على أساس التفاهم المشترك» الذي أكد على حسن النوايا والالتزام بمبادئ القانون الدولي.
- تقدير مصر لاحتياجات إثيوبيا في التنمية من خلال مبدأ التنمية، والتكامل الإقليمي والاستدامة، فالغرض من السد هو توليد الطاقة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، والترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي عبر توليد طاقة نظيفة ومستدامة.
- مع الحفاظ على دول المصب وقد ظهر ذلك في مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدام النيل الأزرق، وكذا مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب الذي يراعي عدداً من الاعتبارات كالجغرافيا، والاحتياجات الاجتماعية والسكان، والموارد المائية، وتوافر البدائل المائية واقتصاديات الموارد المائية، وكذا مبدأ التعاون في الملاء الأول وإدارة السد.
- الحرص على مصالح السودان بالأساس خلال الحديث عن مبدأ أمان السد الذي يلزم إثيوبيا بالوفاء بإجراء جميع دراسات أمان السد والالتزام بتوصياتها.

ولكن خلال مسيرة المفاوضات أظهرت إثيوبيا تشدداً ملحوظاً حاولت خلاله إثبات التالي:

- الادعاء خطأً بتنوع مصادر مصر من المياه وعدم معاناتها الفقر المائي وأن السد لن يسبب أي ضرر مائي لمصر. خيارات واستراتيجيات ملء بحيرة سد النهضة: فلا بد من الاتفاق مع إثيوبيا على فترة ملء خزان السد، بالشكل الذي تستطيع معه مصر تحمل الأضرار، مع تقدير حجم المياه الذي تستطيع مصر تحمل فقدانه، والذي من الممكن التوافق حوله خاصة خلال فترات الجفاف الممتد.
- الماطلة في الانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بالسد «الدراسات الخاصة بأمان السد».
- رفض الطلب المصري زيادة فتحات المياه في السد من فتحتين إلى أربع فتحات، مدعية أن الفتحتين الحاليتين تتيحان ما يكفي من المياه لدولتي المصب.^(١٤)
- ومن ثم يتضح عدم رفض مصر لحق إثيوبيا في التنمية، ولكن عليها أن تراعي حق مصر في الحياة وحقوقها القانونية في حصتها السنوية من مياه النيل، وهذا ما ترفضه إثيوبيا.

٤. مفاوضات واشنطن:

نظراً لتشدد إثيوبيا المستمر خلال عملية التفاوض منذ عام ٢٠١١م حتى الآن؛ طرحت مصر تدخل البنك الدولي للوساطة، ولكن إثيوبيا رفضت، فتقدمت الولايات المتحدة طواعية لوساطة عام ٢٠١٩م، وتكون هي والبنك الدولي بمنزلة مراقبين.^(١٥) ويوضح الشكل رقم ١ أبرز القضايا التي تم مناقشتها خلال المفاوضات:



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بتدبر من:

الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، مصر وسد النهضة، مرجع سابق.

(١٥) محمد مجدي، جديد مفاوضات سد النهضة.. أين وصلت وساطة واشنطن؟، وكالة الأنباء الألمانية، ١٠/١٢/٢٠١٩، <https://www.dw.com/ar/>
جديد-مفاوضات-سد-النهضة-آين-وصلت-وساطة-واشنطن/a-51605296، متوفرة بتاريخ ٠٤/٠٤/٢٠٢٠.

٤,١ الموقف المصري من مفاوضات واشنطن:

- أكدت مصر تمسكها بإمرار ٤٠ مليار م^٣ من مياه النيل الأزرق سنوياً، باعتباره متوسط إيرادات النهر أثناء فترات الجفاف والجفاف الممتد، إلا أن الجانب الإثيوبي طالب بمرور ٣٥ مليار م^٣ سنوياً من النيل خلال فترات الملاء فقط وخلال فترات الجفاف والجفاف الممتد.^(١٦)
- قدمت مصر صياغة بديلة لربط السدين «سد النهضة والسد العالي» بما يحقق مصلحة الطرفين، حيث تم تصميم مصفوفة تتضمن الثلاثة مقترحات للدول الثلاث، ويدور النقاش حولها والعمل على تقريب وجهات النظر بينها للتغلب على نقاط الخلاف.
- يقود الطرح المصري للماء السد في ٦ أو ٧ سنوات إذا كان إيرادات النهر متوسطاً أو فوق المتوسط خلال فترة الملاء، أما في حالة حدوث جفاف، فالطرح المصري يمكن السد من توليد ٨٠٪ من قدرته الإنتاجية من الكهرباء، بما يعني تحمل الجانب الإثيوبي أعباء الجفاف بنسبة ضئيلة.
- اقترحت مصر وضع آليات وقواعد للتكيف مع التغيرات الهيدرولوجية في النيل الأزرق وللتعامل مع سنوات الجفاف التي قد تتزامن مع عملية ملء السد، بما في ذلك الإبطاء من سرعة الملاء وإخراج كميات من المياه المخزنة في السد للحد من الآثار السلبية لعملية الملاء أثناء الجفاف وسد العجز المائي الذي قد تتعرض له دول المصب، مع الحفاظ على قدرة السد بالاستمرار في توليد الكهرباء بمعدلات مرتفعة.

٤,٢ مفاوضات يناير ٢٠٢٠م:

- اجتمع وزراء الخارجية والموارد المائية بالدول الثلاث ووفودهم مع وزير الخزانة الأمريكي ورئيس البنك الدولي، الذين شاركوا بصفة مراقبين، في واشنطن العاصمة من ١٣ إلى ١٥ يناير للتوصل لاتفاق شامل وتعاوني ويلتئم الظروف ومستدام ومتبادل المنفعة^(١٧)، بشأن الملاء والتشغيل. ولتحقيق هذه الغاية، أشار الوزراء إلى النقاط التالية، بأن جميعها كان مساراً لاتفاق نهائي:
- سيتم ملء السد على مراحل ويتم تنفيذه بطريقة ملائمة وتعاونية، تأخذ في الاعتبار الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق والأثر المحتمل للملاء على خزانات النيل في مجرى النهر. وتوصلوا لجدول زمني لخطة ملء السد على مراحل.
 - ستتم عملية الملاء خلال موسم الأمطار، بشكل عام من يوليو لأغسطس، وسوف تستمر لسبتمبر وفقاً لشروط معينة.
 - ستوفر مرحلة الملاء الأولي الإنجاز السريع لمستوى ٥٩٥ م فوق مستوى سطح البحر (التراكمي) والتوليد المبكر

(١٦) الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، مصر وسد النهضة، مرجع سابق.

- للكهرباء، مع توفير تدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان في حالة الجفاف الشديد خلال هذه المرحلة.^(١٨)
- سيتم تنفيذ المراحل اللاحقة من الملء وفقاً لآلية يتم الاتفاق عليها والتي تحدد الإطلاقات بناءً على الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يتناول أهداف الملء ويوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات طويلة من سنوات الجفاف والجفاف المطول.
- أثناء التشغيل للمدى الطويل، سيعمل السد وفقاً لآلية تحدد الإطلاق وفقاً للظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات سنوات الجفاف، والجفاف المطول.
- سيتم إنشاء آلية تنسيق فعالة وأحكام لتسوية النزاعات.

٤,٣ الاتفاق النهائي وفقاً لمفاوضات واشنطن:

- تم الاجتماع في شهر فبراير ٢٠٢٠م بواشنطن لوضع اللمسات الأخيرة لاتفاق ملء وتشغيل السد الذي بلوره الجانب الأمريكي والبنك الدولي بمشاركة وزيري الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث المعنية. وذلك في ضوء جولات المفاوضات التي أُجريت منذ اجتماع واشنطن الأول الذي عُقد في ٦ نوفمبر ٢٠١٩م. إلا أن هذه الجولة شهدت:
- تغيب فريق التفاوض الإثيوبي واجتماعات واشنطن بدعاوي أنه لم يستكمل المشاورات مع أصحاب المصلحة بالبلاد حول قواعد ملء وتشغيل السد خلاف ما تم في جولة يناير.^(١٩)
 - التزمت مصر بالمسار التفاوضي الذي ترعاه الولايات المتحدة والبنك الدولي للاتفاق حول الملء والتشغيل.
 - تضمن الاتفاق ملء السد على مراحل وإجراءات محددة للتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة التي قد تتزامن مع عملية ملء السد، وكذلك قواعد التشغيل طويل الأمد والتي تشمل التشغيل في الظروف الهيدرولوجية الطبيعية، وآلية التنسيق بين الدول الثلاث التي ستتولى متابعة تنفيذ اتفاق ملء وتشغيل السد، وبنود تحدد البيانات الفنية والمعلومات التي سيتم تداولها للتحقق من تنفيذ الاتفاق، وأحكام تتعلق بأمان السد والتعامل مع حالات الطوارئ، فضلاً عن آلية ملزمة لفرض أية نزاعات قد تنشأ حول تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق.
 - في نهاية الاجتماع، أعلنت مصر التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الذي طرحته الولايات

(١٨) الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، مصر وسد النهضة، مرجع سابق.

(١٩) بهاء الدين عياد، سد النهضة... مصر: إثيوبيا تغيبت عمداً لإعاقة مسار مفاوضات واشنطن، Independent عربية، ١ مارس ٢٠٢٠، سياسة / متابعات / سد- النهضة- مصر- إثيوبيا- تغيبت- عمداً- لإعاقة- مسار- مفاوضات- واشنطن / <https://www.independentarabia.com/node/98921> متوفرة في ٠٤ / ٠٤ / ٢٠٢٠.

المتحدة تأكيداً على جدية الدولة المصرية، وعلى ضوء ما يحققه الاتفاق من الحفاظ على مصالحها المائية وضمان عدم الإضرار الجسيم بها والتزاماً بإعلان المبادئ ومصالح كل الأطراف.

- امتنعت السودان عن التوقيع بدعوى أن الاتفاق جزئي لم تكتمل فيه كل التفاصيل حيث تحتاج لمزيد من التفاوض.^(٢٠)

٤,٤ التقييم المصري للتشدد الإثيوبي غير المبرر:

- أن إثيوبيا تأبى إلا أن تتحمل مصر بمفردها أعباء الجفاف، وهو الأمر الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة والإنصاف في استخدامات الأنهار الدولية.^(٢١)
- تقوم إثيوبيا بالتلويح باستعدادها لملء السد بشكل أحادي، وهو ما رفضته مصر على مدار المفاوضات باعتباره يمثل مخالفة صريحة لاتفاق إعلان المبادئ ولالتزامات إثيوبيا بموجب قواعد القانون الدولي.
- أعربت مصر عن بالغ الاستياء والرفض للبيان الصادر عن إثيوبيا بشأن جولة المفاوضات، حيث إنه من المستغرب أن يتحدث البيان الإثيوبي عن الحاجة لمزيد من الوقت بعد ما يزيد عن خمس سنوات من الانخراط الكامل في مفاوضات مكثفة تناولت جميع أبعاد القضية وتفاصيلها.^(٢٢)

٥. موقف مصر على الصعيد الدولي

- عرض الرئيس السيسي وجهة نظر مصر تجاه قضية السد أمام المجتمع الدولي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٧٤، مؤكداً أن «مياه النيل مسألة حياة وقضية وجود»، وأوضح أن دخول إثيوبيا حالياً مرحلة ملء السد بشكل أحادي دون وجود اتفاقيات وإطار تنظيمي لتلك المرحلة بمشاركة الدول الثلاثة «مصر والسودان وإثيوبيا» مؤشر خطر، حيث إنه يعني تقليل كمية المياه، وهو ما يضر بالمواطن المصري، وهذا الأمر سيحدث مخاطر كثيرة بالنسبة لمصر، ومياه النيل بالنسبة لمصر آمن قومي «مسألة حياة أو موت».^(٢٣)
- طلبت مصر مناقشة تعثر مفاوضات السد بواشنطن والموقف الإثيوبي المتشدد بداخل جامعة الدول العربية

(٢٠) أحمد جمعة، الحكومة السودانية تدعو إثيوبيا لعدم ملء سد النهضة إلا بعد توقيع اتفاق، اليوم السابع، ٠٧/٠٤/٢٠٢٠.

(٢١) جريدة البورصة المصرية، الخارجية المصرية: إثيوبيا تتشدد في مفاوضات «سد النهضة»، ١٠ يناير ٢٠٢٠.

(٢٢) الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، مصر وسد النهضة، مرجع سابق.

(٢٣) وسام عبد العليم، حصاد زيارة الرئيس السيسي بنيويورك.. ١٨ قمة ثنائية مع زعماء العالم و٦ قمم دولية، جريدة الأهرام، ٢٦/٠٩/٢٠١٩.

http://gate.ahram.org.eg/News/2286528.aspx، متوفرة بتاريخ ٢٢/٠٣/٢٠٢٠.

للتضامن مع مصر والسودان بملف السد، والتي أقرت في ٥ مارس ٢٠٢٠م عبر مجلس وزراء الخارجية العرب بتشدد الموقف الإثيوبي وضرورة قيام جميع الدول الأعضاء - عدا السودان اتخذ موقفاً محايداً - بالعمل على إقناع إثيوبيا بالالتزام بمفاوضات واشنطن وتوقيع الاتفاق النهائي حيث يؤكد القرار أن الاتفاق المطروح من الولايات المتحدة والبنك الدولي عادل ومتوازن ويحقق مصالح البلدان الثلاثة.

- عقب اعتداء إثيوبيا على الأراضي السودانية «منطقة الشفقة الصغرى» من قبل ميليشيات الشفقا الإثيوبية على السودانين داخل الأراضي السودانية، ومطالبات عدد من قادة الرأي وكبار المفكرين وبعض التيارات السياسية بالسودان بخطر السد على أمن السودان، وضرورة اتخاذ السودان موقفاً من السد وخطورته، وبالفعل أعلنت ضرورة التزام إثيوبيا بالملء بعد التوقيع على مفاوضات واشنطن.

٦. البدائل المتاحة أمام مصر

ترحب مصر بحق إثيوبيا في التنمية وهذا ما تبلور في اتفاق المبادئ وجولات المفاوضات واتفاق واشنطن فبراير ٢٠٢٠م، ولكن مع التشدد الإثيوبي وجب اتخاذ إجراءات مشددة لأن النيل هو حياة أو موت لمصر يهدد بقاءها بالأساس، لذا أ طرح البدائل التالية:

- **التصعيد الدبلوماسي:** بعد اعتداء الميليشيات التابعة للحكومة الإثيوبية على «الشفقة» وتشدها ضد حق الشعب المصري، فقد ظهرت كقوة معتدية فلا تستحق شرف استضافة مقر الاتحاد الأفريقي، وهو الأمر الذي يجب على مصر التقدم بطلب رسمي للاتحاد الأفريقي للمطالبة بنقل مقر الاتحاد من إثيوبيا إلى دولة أفريقية أخرى يتفق عليها من دول الاتحاد.
- **الوساطة:** الوساطة المباشرة المعلنة مثل: استكمال اتفاقية واشنطن والضغط على إثيوبيا عربياً لتوقيع الاتفاقية.
- **«دبلوماسية المسار الثاني»:** يقترح دعوة دولة الصين الشعبية للتدخل للضغط على إثيوبيا للانصياع للحقوق المشروعة لدول المصب.
- **الضغط الشعبي عبر دبلوماسية التنمية:** دعم الشعب الإثيوبي عبر قوافل تنمية ومشروعات تنمية وتنظيم ندوات ومحاضرات حول حقيقة الوضع المائي بمصر وضرورة التعاون معاً من أجل رخاء الشعبين؛ للضغط على الحكومة الإثيوبية للانصياع للحقوق المتوازنة للشعبين المصري والإثيوبي.
- **تنسيق المواقف المصرية الأفريقية المتضررة** من قبل الاعتداءات الإثيوبية بمنطقة القرن الأفريقي وتصعيدها دولياً: بمجلس الأمن، الاتحاد الأفريقي وكذا المنظمات الأفريقية الأخرى كالنزاع مع أريتريا والصومال والسودان، كدعم حركة تحرير إقليم أوغادين الصومالية الذي ضمته إثيوبيا، وكذا الحركات

- الانفصالية الإسلامية الأخرى داخل إثيوبيا، والقضية الأريتيرية، وأخيراً إقليم «الشفقة» بالسودان^(٢٤).
- **القوة العسكرية:** قد لا تكون خياراً مصرياً ولكنه تهديد لإثيوبيا ومصر في الوقت ذاته، فإذا اتفقت مصر مع إثيوبيا كيف نضمن ألا يُضرب السد بطائرات بدون طيار يكتب عليها صنع في مصر ولكنها من قبل دولة أخرى معادية ذات مصلحة في توريط مصر أو إضرار إثيوبيا لتتجه الاتهامات نحو مصر، خاصة أن إسرائيل على سبيل المثال تجد الصراع الإثيوبي المصري فرصة لا بد من استغلالها لتوصيل مياه النيل إليها بالضغط على أطراف النزاع المختلفة كما جاء في تقرير صادر عن معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب في ٢٠١٨ م.^(٢٥)
- وختاماً، يتضح أن مصر تعتمد على المياه من نهر النيل بالأساس وتعاني من فقر مائي، وبناء السد سيزيد من مشكلتها، ولكنها إيماناً بحق الشعب الإثيوبي في التنمية ألزمت نفسها باتفاق المبادئ وخاضت لمدة خمس سنوات جولات من المفاوضات للاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد بما يضمن حصة مصر التاريخية خاصة إبان الجفاف والجفاف الممتد، وتوجت المفاوضات باتفاق واشنطن ٢٠٢٠ الذي وقعت عليه بالأحرف الأولى رغم التشدد الإثيوبي غير المبرر، وهو الأمر الذي يضعنا أمام بدائل تتراوح بين الدبلوماسية الخشنة، وصولاً للقوة التي قد تكون بفعل فاعل آخر لتهديد إثيوبيا ومصر، لذا وجب الانتباه والتوصل لاتفاق من أجل العيش المشترك.

(٢٤) رأي اليوم، ثلاثة خيارات أمام مصر للتعاطي مع الانسحاب الإثيوبي من مفاوضات سد النهضة ولجوء أديس أبابا إلى التصعيد، وهل انحازت السودان كلياً للموقف الإثيوبي عندما رفضت التوقيع في واشنطن؟ ولماذا نعتقد أن رأس الأفعى في تل أبيب؟، ١ مارس ٢٠٢٠

(25) Ofir Winter, Water in the Land of the Nile: From Crisis to Opportunity, Institute of National Security (INSS), INSS Insight No. 1089, August 24, 2018, (<https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/201808/No.-1089.pdf>, accessed on 13/04/2020

سد النهضة الإثيوبي العظيم : طموح لشعب وهواجس لآخر

أنور إبراهيم أحمد/ كاتب وصحفي إثيوبي / أديس أبابا

يعتبر مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، أحد أكبر المشاريع التنموية التي أثارت الجدل في المنطقة، وصار محور خلاف بين أكبر دولتين على مجرى نهر النيل الكبير؛ إثيوبيا التي تنشئ المشروع لأهداف تنموية وتهدف لتوليد طاقة كهربائية تغطي لها احتياجاتها من الطاقة، وتوفر لها العملات الصعبة من تصدير وبيع الكهرباء لدول الجوار «حسب الاستراتيجية الرئيسة للدولة من بناء السد»، ومصر التي ترى أن المشروع يعتبر أكبر مهدد لأمنها المائي، وأنه يعمل على تقليل كمية المياه التي تصل إليها، ويعتبر ضد الاتفاقيات التاريخية التي تعول عليها مصر في كسب حصص كبيرة من المياه وأعطتها حق الفيتو من قبل.

يقع سد النهضة الإثيوبي الكبير على مجرى النيل الأزرق في غرب إثيوبيا، في منطقة تسمى «قوبا» في إقليم بني شنقول قمز الإثيوبي، وعلى بعد عشرين كيلو متر من الحدود الإثيوبية السودانية، ويبعد بحوالي ٨٦٥ كلم غرب العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

الهدف من مشروع « سد النهضة الإثيوبي العظيم»

تهدف إثيوبيا من المشروع إلى توليد الطاقة الكهرومائية، والتي تقدر حسب الخطة الأولية بـ ٥٢٥٠ ميغاواط، وتم تطوير الفكرة لإنتاج ٦٠٠٠ ميغاواط لتفعيل مشاريع التنمية الإثيوبية، وهي خطة وضعتها للخروج من الفقر وتنمية الاقتصاد، وتم تعديل الخطة لتوليد الطاقة في العام ٢٠١٨م إلى ٦٤٥٠ ميغاواط، ولكن مع مرور الوقت وفي ظل الحراك السياسي، تم تقليل النسبة حسب آخر إعلان صدر في يناير من العام الحالي ٢٠٢٠م، حيث أقرت الحكومة بأن نسبة توليد الطاقة الكهربائية ستكون حوالي ٥٢٥٠ ميغاواط، وذلك بعد أن قررت تقليل عدد التوربينات من ١٦ إلى ١٣ توربينة، وأكمل المشروع منذ وضع حجر الأساس في الثاني من أبريل ٢٠١١م عامه التاسع، متأخراً عن الفترة التي كانت قد وضعت عند التخطيط الأولي وهي خمس سنوات. ويخزن سد النهضة الإثيوبي حوالي ٧٤ مليار متر مكعب من المياه، لينشئ بحيرة سعتها ١٨٧٤ متر مربع خلف السد، وهو الشيء يوفر ثروة سمكية وبيئة خضراء في موقع يفنقر للمقومات الطبيعية، وهو ما

يكونُ محمية طبيعية خلف السد، بالإضافة لتوفير فرص عمل للشباب. ويشرف على سد النهضة «مكتب تنسيق المشاركة الشعبية لسد النهضة الإثيوبي»، والذي يرأسه مستشار رئيس الوزراء الإثيوبي، ويعمل تحت إدارته عدد من المؤسسات، فمثلاً: عمليات الحفر والتنظيف للموقع تقوم بها شركة تابعة لوزارة الدفاع الإثيوبي، وعمليات الإنشاءات الحديدية تقوم بها شركة الإنشاءات الحديدية التابعة لوزارة الدفاع (ميتيك)، والتي ارتبط اسمها بعملية فساد كبيرة مؤخراً أدى إلى تأخير عمليات التركيب في بعض الأجزاء، وهو ما أدى إلى دخول الحكومة في خلاف مع شركة ساليني الإيطالية، وتم سحب الثقة من الشركة التي تتبع لوزارة الدفاع الإثيوبية.

وأما عملية الإشراف الفني والهندسي فتقوم بها «شركة ساليني» الإيطالية، والتي تضم ٩٥٠ خبيراً أجنبياً من عدد من الدول منها إيطاليا وكوبا والصين.

خلفية الهدف من المشروع: تطوير الطاقة في البلاد

وضعت إثيوبيا ضمن خطتها الخمسية للنمو والتحول النوعي الأولي، توليد ما مقداره ٦ آلاف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، لتغطية احتياجاتها من متطلبات الطاقة في ظل الطلب المتزايد على الطاقة، وتشهد البلاد نهضة تنموية وولوج رؤوس الأموال الأجنبية ضمن الخطط التي وضعت لبرنامج الاستثمار والتي جذبت العديد من الشركات التجارية والخبرات العالمية .

وهناك خطة لتغطية الاحتياجات المحلية، وتصدير الباقي للدول المجاورة كالسودان وجنوب السودان وجيبوتي وكينيا واليمن، وهناك خطة حتى العام ٢٠٣٧م لتوليد ما مقداره ٣٦ ألف ميغاواط من الطاقة المائية والهوائية والمصادر الأخرى كالبخار.

يعاني أكثر من ٦٠٪ من المواطنين الإثيوبيين من نقص حاد في خدمات الطاقة الكهربائية، وهناك بعض المؤسسات التي يتسبب نقص الطاقة في تأخير إنتاجها، وتوقفت لفترات طويلة عن العمل، وهناك نشاطات وجهود قامت بها الحكومة الإثيوبية، تتمثل في وضع جدولة لتقديم الخدمات بالتناوب بين المناطق والمدن المختلفة، وهي خدمة سعت الحكومة الإثيوبية من خلالها إلى تقديم تغطية المناطق بخدمات الطاقة الكهربائية من خلال توزيع عدد أيام الأسبوع بينها، ومناطق ومدن تتوفر لها التغطيات في الفترات المسائية فقط، وبعضها يجد الخدمات ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع، وعلى الرغم من بعض المشاريع الصغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية إلا أن ما تم إنتاجه بالكاد يكفي مناطق محددة ^(١).

(١) خطة برنامج شهر مارس ٢٠٢٠ لهيئة الطاقة الكهربائية الإثيوبية، حديث لوزير الخارجية الإثيوبية غدو اندرجاتشو لوسائل الإعلام الإثيوبية حول نقص الطاقة وأهمية سد النهضة للشعوب الإثيوبية، ٥ أبريل ٢٠٢٠، تنبيهات وزارة المياه والري والطاقة الإثيوبية حول نقص الطاقة بسبب نقص منسوب المياه في سد قلقل قبي ٣، ١٧ مايو ٢٠١٩.

وكانت هيئة الطاقة والكهرباء الإثيوبية قد تقدمت ببيان، بعد تدمير واحتجاجات من قبل المواطنين بسبب تكرار انقطاع التيار الكهربائي في معظم أنحاء البلاد في موسم الخريف الماضي مايو ٢٠١٩م، والتي أوضحت فيه أن معظم السدود الإثيوبية التي تنتج الكهرباء تحصل على المياه من الأمطار، وفي موسم خريف ٢٠١٩م انخفضت كميات المياه خلف السدود خاصة سد قلقل قبيبي ٣ بجنوب إثيوبيا، بسبب قلة هطول الأمطار في الهضبة الإثيوبية، وهو ما أدى إلى انخفاض إنتاج الكهرباء، وتسبب في إيقاف الكهرباء التي يتم تصديرها إلى كل من جيبوتي والسودان^(٢).

تاريخ الخلاف حول سد النهضة الإثيوبي

يعتبر سد النهضة الإثيوبي العظيم من أكبر المشاريع في أفريقيا لتوليد الطاقة الكهرومائية والعاشر في العالم، بدأت الحكومات الإثيوبية السابقة كحل، والتي كانت لها أحلام لترويض النيل الأزرق وذلك ببناء سد على مجراه، ولكن هذا الحلم الإثيوبي لم يتحقق إلا في عهد حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية «١٩٩١م-٢٠١٨م»، والتي بدأت فعلياً في وضع خطط رسمية لبناء هذا السد قبل أكثر من عشرة أعوام، وكانت ترمز له بالحرف «x» في بداية الأمر عند التخطيط له، وبعد أن فكرت جلياً في بنائه أسمته بسد الألفية الإثيوبي، وتم وضع حجر الأساس في شهر أبريل من العام ٢٠١١م، وقام رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي ١٩٩٥م-٢٠١٢م بتدشين بداية العمل فيه، وهو الشيء الذي فاجأ العالم وكانت الميزانية الموضوعة له ٤,٧ مليار دولار أمريكي، ولم توفق إثيوبيا في توفير تمويل لهذا السد فكانت هنالك محاولات خارجية لإعاقه إثيوبيا في جهودها لإيجاد الدعم من البنك الدولي وبعض الجهات المانحة، فلجأت الحكومة الإثيوبية إلى أساليب أخرى، وكانت هنالك نداءات بأن يتم بناء هذا المشروع كمشروع تحدٍ إثيوبي من النفقة الخاصة للشعوب وبجهود الشعوب والقوميات الإثيوبية، فقدمت الشعوب الإثيوبية دعماً لهذا السد من مرتباتهم في العام الأول وقاموا أيضاً بشراء سندات دعم السد، وقدمت برامج أخرى لتمويل سد النهضة وبدأ البناء، وتم وضع مشاريع في حالة عدم توفر المال وهي طبع يناصب لتوفير ميزانية إضافية وبيعها للمواطنين والتي وفرت مبالغ تقدر بـ ٧.٢ مليار بر (٤,٧ مليار دولار أمريكي) إثيوبي خلال العام الأول فقط ٢٠١٢م، وفي ٢٨ من مايو من العام ٢٠١٣م تم تغيير مجرى نهر النيل الأزرق عند الحدود الإثيوبية، وذلك بهدف بدء بعض الأعمال الداخلية للأعمدة والأعمال الخرسانية، وهو الشيء الذي أثار حفيظة مصر وأجج التصعيد الإعلامي ما بين القاهرة وأديس أبابا، وهي الخطوة التي كانت قد أعقبت زيارة الرئيس المصري السابق محمد مرسي لأديس أبابا ضمن مشاركته في أعمال القمة الأفريقية في يناير ٢٠١٣م، وبدأ العمل يسير بصورة متواصلة على مدار الأعوام الماضية حتى وصل البناء إلى نسبة ٧٢٪.

(٢) مؤتمر صحفي لوزير المياه والري الإثيوبي المهندس سلثي بغلي في ١٧ مايو ٢٠١٩م بأديس أبابا.

اتفاقيات مياه النيل تعتبرها إثيوبيا عائقاً لتنميتها

تم توقيع اتفاقيتين لمياه النيل دون أن يشارك فيهما العديد من الدول صاحبة الشأن، ومنها إثيوبيا التي ينبع من أراضيها كمية كبيرة من المياه والتي تقدر بـ ٨٦٪، وظلت الاتفاقيتان تقيدان تلك الدول حتى لا تستفيد من نصيبها ولم تقبل بما تم الاتفاق فيهما، وهما اتفاقية ١٩٢٩ م واتفاقية ١٩٥٩ م.

اتفاقية تقاسم مياه النيل للعام ١٩٢٩ م أبرمتها الحكومة البريطانية - بصفتها الاستعمارية - نيابة عن عدد من دول حوض النيل (أوغندا وتنزانيا وكينيا)، مع الحكومة المصرية، حيث تتضمن إقرار دول حوض النيل بحصة مصر المكتسبة من مياه نهر النيل، وأن مصر الحق في الاعتراض (فيتو) في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده.

واتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ م، وقعت في القاهرة بين مصر والسودان، وجاءت مكملية لاتفاقية عام ١٩٢٩ م وليست لافية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك، وهي رغبة مصر في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان، وهاتان الاتفاقيتان لم تضعاً في الاعتبار أحقية دولة مثل إثيوبيا في مياه النيل، بل ظللتا عائقاً أمام تنمية العديد من شعوب تلك الدول، وعملت على تكبيل الحكومات التي كانت تضع المشاريع ولم تنفذها.

وجاءت اتفاقية أدريس أبابا ١٩٠٢ م بين بريطانيا وإثيوبيا، الموقعة في ١٥ مايو ١٩٠٢ م، ووقعتها بريطانيا بالنيابة عن السودان، وأهم ما فيها المادة الثالثة التي تنص على: «إن الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني (١٨٤٤م - ١٩١٣م) يعد بالأبيني أو يسمح ببناء أي أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو نهر السوبات»، إلا أن البعض يذهب إلى أن هذه الاتفاقية ليست لها قوة إلزامية بالنسبة لإثيوبيا؛ لأنه لم يتم التصديق عليها قط من جانب ما كان يسمى «مجلس العرش الإثيوبي الإمبراطوري»، والبرلمان البريطاني، كما يذهب البعض إلى أن الوضع اختلف كثيراً بشكل يجعل من الصعب الالتزام بالمادة المذكورة، وتعد هذه الاتفاقية الوحيدة التي وقعها المستعمر البريطاني مع إثيوبيا بخصوص المياه.

إلى أن قام عدد من دول نهر النيل بالتوقيع على اتفاقية «عنتبي» في أوغندا في عام ٢٠١٠ م، وهي الاتفاقية التي تعتبر القشة التي قصمت ظهر البعير، وتنادي بالاستفادة العادلة لمياه النيل، وقد صادق عليها عدد كبير من الدول، واعتراض عليها كل من مصر والسودان ولم يوقعها، وأصبحت تلك الاتفاقية التحدي الأكبر لدول المصب، والتي باتت بموجبها تطالب دول الحوض بنسب أكبر وبأحقية القيام بمشاريع تنموية لصالح شعوبها.

لماذا تبني الحكومة الإثيوبية السد؟

تقول الحكومة الإثيوبية: إن هذا أول مشروع تكاملي اقتصادي في منطقة الشرق الأفريقي، ومن ثم سيفيد أيضاً كلاً من مصر والسودان وبعض الدول المجاورة الأخرى، حيث ستستفيد منه دول عدة في المنطقة، مثل جيبوتي وكينيا وجنوب السودان والصومال وأريتريا والسودان، وكانت إثيوبيا قد وقعت اتفاقيات عدة لتصدير الكهرباء إلى كل من كينيا وجيبوتي والسودان، وتحاول إقناع الجانب المصري فيما يخص التفاوض حول المشروع والمساهمة فيه.

صراع حول السد ومحاولة تأمينه

يقع تأمين سد النهضة الإثيوبي تحت رعاية قوات الدفاع الإثيوبية والشرطة الفيدرالية، وهناك العديد من الجهات الإثيوبية التي لها مسؤولية تجاه السد، وذلك حسب القرار الذي اتخذته الحكومة الإثيوبية في العام ٢٠١٥م، بعد أن تأكد أن هنالك خطراً محدقاً على السد من جهات خارجية، ومنحت بموجبه تأمين السد للقوات الأمنية الإثيوبية.

وقد كانت هنالك عدة محاولات من المعارضة الإثيوبية، إبان وجودها في الأراضي الأريتيرية قبل توقيع اتفاق السلام في يوليو ٢٠١٩م، والتي حاولت الوصول لسد النهضة، ومنها المحاولة التي تمت في العام ٢٠١٣م من الأراضي الأريتيرية عبر الحدود السودانية الشرقية مروراً بمنطقة الحمرة وباءت بالفشل، وكانت تستهدف القيام بأعمال تخريبية تجاه السد. ومحاولة أخرى في العام ٢٠١٤م. وقد وجه الاتهام لمجموعة من عصابات «الشفقة» الإثيوبية وقطاع الطرق بالقيام بأعمال إرهابية تجاه العاملين في السد، وإلقاء القبض على مجموعة من المصريين حسب «بيان للحكومة الإثيوبية» الذين حاولوا التسلل للأراضي الإثيوبية عبر إقليم قامبيلا بغرب إثيوبيا والمتاخم لحدود دولة جنوب السودان^(٣).

عقب بدء إثيوبيا بإنشاء سد النهضة الإثيوبي الكبير واجهت العديد من التحديات، والتي تتمثل في عدم قدرتها على الحصول على قرض من الخارج، وهو الشيء الذي تحدث عنه رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي في لقاء تلفزيون مشهور عبر «التلفزيون الإثيوبي الحكومي» في العام ٢٠١١م، موجهاً تهماً لمصر بأنها التي تلعب أدوراً كبيرة حتى لا تجد إثيوبيا أي قروض خارجية لتمويل السد، وكذلك التحديات المتمثلة في التحركات مع دول الجوار، وخاصة فيما يتعلق بالحدود مع دول الجوار مثل الحدود الإثيوبية السودانية^(٤).

(٣) مؤتمر صحفي للشرطة الفيدرالية الإثيوبية نشر على وسائل الإعلام الإثيوبية باللغة الأمهرية ٢٠١٣-٢٠١٤، وزير الدولة الإثيوبي في مكتب الاتصال الحكومي، زادق أبرها، في بيان له، مطلع مارس / آذار ٢٠١٧.

(٤) لقاء مع رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي في التلفزيون الإثيوبي الحكومي باللغة الأمهرية، في العام ٢٠١١.

مفاوضات سد النهضة

خلال فترة التسع سنوات التي مضت، استمرت جولات عدة للتفاوض حول سد النهضة الإثيوبي الكبير في العواصم الثلاث: أديس أبابا والخرطوم والقاهرة، وكانت تستخدم المفاوضات في ظل تجدد المطالب المصرية، التي كانت تتغير من جولة لأخرى ومن وقت لآخر، وكانت القاهرة في البدء تطالب بإلغاء فكرة السد الكبير وإنشاء سدود صغيرة، تلك المطالب لم تجد أذاناً صاغية من الجانب الإثيوبي، والتي كانت ترى أن المطالب المصرية ما هي إلا نوع من فرض الوصايا، التي تحاول أن تفرضها الحكومة المصرية، التي ظلت تحتكر مياه النيل لفترات طويلة بسبب الاتفاقيات القديمة، وتطورت المطالب المصرية إلى تقليل حجم السد وكمية المياه المخزنة، وهو المطلب الذي ظل الجدل حوله لفترات طويلة، إلى أن كانت هناك مطالب مصرية متمثلة في زيادة عدد البوابات في جسم السد، وهي أيضاً من المقترحات والمطالب التي رفضتها أديس أبابا، وصولاً لمطلب إدارة السد بصورة مشتركة وهو مطلب اعترضت عليها أديس أبابا مراراً وتكراراً، وما بين تجدد المطالب وتغير الموقف المصري في كل جولة ظل الموقف الإثيوبي ثابتاً، وواصلت أديس أبابا عملية البناء في السد خلال فترة تسع سنوات، والتي تأخرت بسبب بعض المشاكل السياسية والتغيرات الداخلية التي شهدتها البلاد.

وحسب الموقف الإثيوبي فإن الجانب المصري كانت تتغير مطالبه من جولة إلى أخرى، وهو يسعى بذلك إلى عرقلة عملية بناء السد، ولكن عند بداية أولى جولات التفاوض فيما يخص ملف سد النهضة الإثيوبي كانت إثيوبيا قد أعلنت أنها لن تتوقف للحظة واحدة في عملية بناء السد، إلى جانب مواصلة المفاوضات مع الدولتين، كنوع من حسن النية وحتى لا يتم تحريك ملف التفاوض أو محاولة إعاقة بناء السد، وهذا ما استطاعت إثيوبيا أن تقوم به، وكانت المطالب المصرية قد تراجعت من مطالب عدة إلى مطالب أخرى وهي فترة ملء بحيرة السد، وإدارة وتشغيل السد، وهنا يمكن متابعة التحركات المصرية في كل جولة، وآخرها الجولة التي عقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في فبراير ٢٠٢٠م، بحضور ممثلين للولايات المتحدة والبنك الدولي، والتي كان المطلب المصري فيها أن تتم عملية التخزين في بحيرة السد في فترة تتراوح ما بين ٢٠-٢١ عاماً^(٥)، وهي الخلافات التي أدت لنقل التفاوض للعاصمة الأمريكية واشنطن^(٦).

وكان الجانب المصري يتسرع ويعلن عقب كل جولة عن فشل المفاوضات، وهو الأمر الذي كان يوحي بأن القاهرة لن تعود مجدداً لطاولة التفاوض، ولكن تستمر الجولات وتعد جلسة تلو الأخرى دون أن تحقق أي نتائج في ظل تزايد النسب في بناء السد الذي يسير بوتيرة متسارعة.

وعقب تدخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الخزانة الأمريكية كوسيط - وهو الدور الذي

(٥) المؤتمر الصحفي لوزير المياه والري الإثيوبي المهندس سلشي بغلي بفندق سكاى لايت بأديس أبابا عقب انتهاء جولة من المفاوضات، ٢٨ يناير ٢٠٢٠.

(٦) حديث لوزير المياه والري الإثيوبي المهندس سلشي بغلي، في تنوير لمجلس الوزراء الإثيوبي حول الوثيقة التي وضعت في الولايات المتحدة، والتي تقيد إثيوبيا مستقبلاً في بناء أي سد، نشر على التلفزيون الإثيوبي.

اعترض عليه العديد من الخبراء الإثيوبيين؛ لكون الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن ملف مياه النيل - تم نقل جولات التفاوض إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، وواجهت المفاوضين العديد من التحديات منها التدخلات التي كانت واضحة من خلال أولى التحركات، والبيانات والتصريحات التي كانت تصدر من الجانب الأمريكي، وهو ما خلق نوعاً من عدم الثقة، وتبادل الاتهامات ما بين الدول الثلاث، وعمل ذلك على تأزيم الموقف أكثر مما كان عليه، وجاء الطلب الذي تقدمت به الحكومة الإثيوبية بتأخير الجولة الأخيرة التي كان من المفترض أن تعقد في واشنطن، وذلك حتى تنتهي إثيوبيا من مشاورات مع خبراءها بخصوص الوثيقة التي وضعت في الجولة قبل الأخيرة، وقامت بإرسال مبعوث خاص «رئيس الوزراء الإثيوبي السابق هيلي ماريام دسالنج» إلى كل من مصر والسودان، وأرسلت برقية إلى الحكومة الأمريكية التي بدورها تجاهلت الطلب ودعت للجولة في موعدها في واشنطن، ورفضت إثيوبيا المشاركة فيها واتهمت على ضوئه بأنها انسحبت من المفاوضات، وكان بيان وزارة الخارجية الأمريكية الذي عمل على تأجيج الخلاف مرة أخرى، وتحركت بموجبها العديد من المنظمات الإقليمية التي باتت تؤيد دولة على الأخرى.

وبسبب فشل الدبلوماسية الأمريكية في ملف سد النهضة، طالبت إثيوبيا وبعض الدول الأخرى أن يكون للاتحاد الأفريقي دور مستقبلاً في هذا الملف؛ لأنه المنظمة المنوط بها حلحلة القضايا الأفريقية، وكل دول الحوض تنضوي تحت منظومتها. وتسعى إثيوبيا - بعد أن علمت بأن الجانب الأمريكي ينحاز بصورة كاملة لمصر - بكل جهودها حتى يكون للاتحاد الأفريقي دور في الملف، وهي دعوة كان قد نادى بها رؤساء أفريقيا قبل أعوام «القضايا الأفريقية تحل داخل البيت الأفريقي».

خاتمة

كان للاتحاد الأفريقي العديد من الأدوار في مختلف القضايا والنزاعات الإقليمية في المنطقة، وهنا يمكن من خلال تجربة الاتحاد الأفريقي وباعتبارها الجهة التي تضم الدول المعنية بملف «مياه النيل» يمكن أن يلعب أدواراً كبيرة في ملف سد النهضة، والدور الأفريقي يضع عليه العديد من الخبراء آمالاً كبيرة لقربه من الملف. وقد تكون قرارات الاتحاد الأفريقي - والتي سيكون لدول الحوض دور ومشاركة كبيرة فيها - مرضية لجميع الأطراف في ظل حالة الشد والجذب التي بدأت في الملف مؤخراً بعد أن فشلت دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من البيان الذي صدر من الجامعة العربية والذي كان مجحفاً حسب رأي الحكومة الإثيوبية، واعتبره بيان الخارجية الإثيوبية بأنه منحاز لمصر دون أن يراجع قبل أن يصدر، إلا أن الدور العربي يمكن أن يكون مجدياً، خاصة إذا جاء من الدول التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع الدولتين مصر وإثيوبيا، والتي يمكن أن تعمل على إيجاد تقارب بين وجهتي النظر المختلفتين، وكانت هناك سابقاً تجربة للسلام الإثيوبي الأريتري والذي تكلل برعاية إماراتية سعودية.

صور منشآت سد النهضة الاثيوبي



صور منشآت سد النهضة الاثيوبي



موقف السودان من سد النهضة

د. كمال محمد جاه الله الخضر/ أكاديمي سوداني / الخرطوم

يهدف هذا المقال إلى تتبع موقف السودان من مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، منذ إعلان تدشينه في أبريل ٢٠١١، مروراً باجتماعات التفاوض التي تمت قبل وبعد تدخل الولايات المتحدة والبنك الدولي وسيطاً في نوفمبر ٢٠١٩، حتى الصياغة الأمريكية المقترحة لحل أزمة السد في نهاية فبراير ٢٠٢٠، وتداعياتها في شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠.

غير أن المقال لا يكتفي فقط برصد الموقف السوداني من مشروع سد النهضة فحسب، وإنما يحاول أن يجد تفسيراً للموقف في ضوء التقارير الإعلامية، والدراسات والأدبيات المختصة، التي كتبت عن هذا المشروع.

ابتداءً يمكن القول: إن موقف السودان حول سد النهضة خلال التسع سنوات من عمر هذا المشروع اتسم بصفات متباينة، بدأ معارضاً مناهضاً، ثم أصبح مؤيداً داعماً، ثم اتصف بالغموض والتذبذب والتابع، ثم انحاز مرة إلى أحد أطراف النزاع، ثم مال إلى الطرف الآخر، إلى أن أضحي شبيهاً بالمحايد والوسيط. وسد النهضة - أحد موضوعات التركيز في هذا المقال - هو أحد أكبر السدود التي تقيمها إثيوبيا على النيل الأزرق، الذي يمد نهر النيل بنحو ٨٦٪ من مياهه. وتنفذ هذا السد شركة إيطالية صاحبة خبرة في مجال تشييد السدود، على مقربة من الحدود السودانية، في إقليم بني شنقول - قمز. ومن المتوقع أن يمد السد إثيوبيا بطاقة كهربائية تقدر بـ ٦ آلاف ميغا واط، يستفيد منها ملايين المواطنين الإثيوبيين، الذين يقدرون بنحو ٦٦٪ من مجمل السكان، ويعيشون دون كهرباء.

وفكرة سد النهضة تعود لعقود خلت، وبسعات للتخزين، وبتوليد للطاقة، وبتكلفة أقل، ولكن السد في نسخته الجديدة؛ يقام على مساحة ١٧٨٠ متراً، وارتفاع ١٤٥ متراً، وبسعة تخزينية تقدر بـ ٧٤ مليار متر مكعب من المياه، وبتكلفة ٤,٧ مليار دولار، لتزداد بسبب تأخر أعمال التشييد إلى ٦ مليارات دولار. وكان من المتوقع أن يكتمل السد في غضون ٥ أو ٦ أعوام، منذ وضع حجر أساسه في العام ٢٠١١ م ولكنه، بسبب تأخير التنفيذ، قُدر انتهاء العمل فيه في العام ٢٠٢٣ م.

موقف السودان من سد النهضة (٢٠١١م- أواخر ٢٠١٣م)

مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير أحد المشروعات المهمة التي تقيمها إثيوبيا على النيل الأزرق، الذي يمد نهر النيل بنحو ٨٦٪ من مياهه. فلا غرو انطلاقاً من ذلك أن يحدث تدشينه مفاجأة كبيرة للسودان. فهذا السد الذي تم وضع حجر أساسه تمهيداً لبدء العمل به في أبريل ٢٠١١م تحت مسمى «سد الألفية»، وتغير الاسم بعد ذلك إلى «سد النهضة». كان موقف السودان المبدئي منه هو معارضة المشروع ومناهضته. وكان السبب وراء هذا الموقف يتمثل في الخوف من التأثير على حصته المائية السنوية، التي تقدر بـ ١٨,٥ مليار متر مكعب، التي كفلتها له اتفاقية ١٩٥٩م. واستمرت هذه المعارضة والمناهضة حتى الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٣م، حين أعلن السودان عن موقف جديد مخالف.

وخلال هذين العامين الأولين (٢٠١١م-٢٠١٣م) من إعلان إنشاء سد النهضة، وبدء العمل به فعلياً، بدا السودان حريصاً على حصته المائية، وانعكس ذلك في استمرار رفضه الانضمام لاتفاقية «عينبني»، وكذلك في موقفه التفاوضي خلال الفترة من ٢٠١١م إلى أواخر ٢٠١٣م^(١).

ويلاحظ على هذه الفترة التي عاشها السودان معارضاً للسد الإثيوبي؛ أنها كانت قصيرة لا تتجاوز العامين، وأن هذه الفترة شهدت حدثاً على مستوى عال من الأهمية في السودان، وهو انفصال الجنوب، وأغلب الظن أن إثيوبيا استثمرت هذا الحدث، وانشغال البلاد بتداعياته بتدشينها لسد النهضة، والاستمرار في تشييده.

موقف السودان (أواخر ٢٠١٣م- ١١ أبريل ٢٠١٩م)

شهدت الفترة الممتدة من أواخر عام ٢٠١٣م وحتى ١١ أبريل من عام ٢٠١٩م موقفاً جديداً للسودان تجاه مشروع سد النهضة، حيث تحول موقف السودان من معارض ومناهض لبناء سد النهضة، إلى موقف مؤيد، وداعم له.

وفي هذه الفترة وصف موقف السودان تجاه السد الإثيوبي بأنه لا يعبر عن أزمة بحجم تلك الأزمة، التي تهدد المصدر الرئيس للمياه في البلاد^(٢)، وأنه لا يعبر، أيضاً، عن أنه صاحب مصلحة كبرى في مياه النيل^(٣). المهم أنه ابتداء من أواخر عام ٢٠١٣م أخذ السودان يكشف عن موقف جديد، حيث بدأ يروج إلى الفوائد التي سوف يجنيها من سد النهضة، «والتي تجعل منه في الحقيقة شريكاً مجانياً في هذا المشروع الضخم، وتضعه مستفيداً أول؛ لأنه ينافس إثيوبيا في حجم العائد الاقتصادي، من دون إسهام في التكلفة»^(٤). وترتب

(١) شيما البكش، بوابة أخبار اليوم (الموقع)، دراسة بعنوان: «مفاوضات سد النهضة، السودان.. موقف متذبذب»، ٧ مارس ٢٠٢٠.

(٢) سبوتنيك عربية Sputnik (الموقع)، تقرير بعنوان: «الأمر أخطر.. لماذا لا يقلق السودان من سد النهضة رغم أنه دولة مصب مثل مصر؟»، ١٩ نوفمبر ٢٠١٩.

(٣) محبوب محمد صالح، المرجع نفسه.

(٤) مصطفى عبد الجليل مختار، صحيفة الراكوبة (الموقع)، «السودان وسد النهضة بين الإغراق المجاني والشراكة المجانية»، عدد ٨ مارس ٢٠٢٠.

على ذلك غُصَّ الطرف عن الآثار السلبية لمشروع سد النهضة، بل إن رئيس الجمهورية عمر البشير (وقتها) أعلن في أواخر عام ٢٠١٣ م «تأييده للسد، موضحاً أنه سيوفر كهرباء رخيصة لبلده، الذي يعاني نقصاً في الطاقة»^(٥). واستمر هذا الموقف خلال فترة حكم البشير وتصويره (السد) على أنه يحمل الخير الكثير للخرطوم، وجرى الترويج لمعلومات تعزز هذا التقدير^(٦).

والمهم أيضاً أن الموقف من سد النهضة «تغير كلياً في ظل النظام السابق بعد عام ٢٠١٣ م، وصار منحازاً للرؤية الإثيوبية من دون أن يقدم دليلاً للشعب السوداني بأن هذا الموقف يعني الخير المستدام، بلا أي منغصات أو شبهة لأثر سلبي واحد هنا وهناك»^(٧).

ما سبب هذا التحول من خانة المعارضة والمناهضة إلى خانة التأييد والدعم؟ وبماذا فُسر هذا الموقف الجديد؟ استندت بعض التقارير الإعلامية إلى أن هذا التحول في الموقف أبانته تصريحات وزير الخارجية السودانية إبراهيم غندور (وقتها)، قبل سنوات خلت، إذ أورد في تصريح له قولاً واضحاً: «إن مصلحة بلاده في سد النهضة الإثيوبي تتمثل في أن السد يحافظ على حصة مياه السودان، التي كانت تذهب إلى مصر». وأوضح غندور «أن مشكلة السودان كانت وما زالت في أنه لم يستخدم مياه النيل التي منحتها له اتفاقية ١٩٥٩ م، والتي كانت تذهب لمصر طوال السنوات الماضية». ومضى قائلاً: «مصر ستخسر مياه السودان، التي كانت تذهب إليها بفضل سد النهضة»^(٨).

من ناحية أخرى فقد فُسر البعض هذا التقلب في الموقف على حساب مصالح الشعب السوداني، بالموقف من «مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتسليم البشير لمحاكمته حينذاك بتبادل البشير موقف بلاده المتحفظ من السد برفض إثيوبيا تسليم البشير للمحكمة الجنائية الدولية، فكان تأييد السد والإشادة به، نظير أن تقدم إثيوبيا حماية معنوية للبشير»^(٩).

وفي هذا السياق يرى مراقبون «أن النظام السابق لم يتعامل مع قضية سد النهضة كقضية لها انعكاساتها الأمنية والاستراتيجية على السودان، وإنما كان يستخدم الملف كتكتيك سياسي. ويعتبر هؤلاء المراقبون أن الخرطوم تتخذ من ملف سد النهضة ورقة ضغط ضد مصر وإثيوبيا على حد سواء، دون مراعاة لمدى تأثيره على السودان»^(١٠).

(٥) يني شفق، Yeni Safak (الموقع)، تقرير بعنوان: «موقف الخرطوم من سد النهضة الإثيوبي»، ١١ ربيع أول ١٤٣٩ هـ.

(٦) محمد أبو الفضل، تقرير بعنوان: «السودان يستعيد دوره كعنصر وازن في مفاوضات سد النهضة»، العرب، ٤ ديسمبر ٢٠١٩.

(٧) حسن أبو طالب، «السودان الجديد وسد النهضة»، الشرق الأوسط، ١٩ نوفمبر ٢٠١٩.

(٨) يني شفق، Yeni Safak، تقرير بعنوان: «موقف الخرطوم...»، مرجع سابق.

(٩) حسن أبو طالب، «السودان الجديد وسد النهضة»، مرجع سابق.

(١٠) أروى خوجلي، تقرير بعنوان: «سيدمر السودان بالكامل.. تعامل كيدي من النظام السابق مع ملف سد النهضة»، الحرة (الموقع)، ٦ نوفمبر ٢٠١٩.

وفي السياق نفسه أيضاً عزا خبيران سياسيان سودانيان في أحاديث مختلفة، «سبب هذا التحول في موقف السودان إلى «صراع مكتوم» بين الخرطوم والقاهرة، إلى جانب تطلعات السودان في تحقيق مكاسب اقتصادية وتنموية من بناء السد»^(١١). ويؤكد ما ذهب إليه الخبيران أن السنوات الماضية (التي حدث فيها هذا التحول) «شهدت توترات بين مصر والسودان، ومشاحنات في وسائل الإعلام على خلفية قضايا خلافية، أهمها النزاع حول المثلث الحدودي في حلايب وشلاتين»^(١٢)، الذي احتلته مصر عقب المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في أديس أبابا في عام ١٩٩٥م.

ومن جهة أخرى هناك من يرى أن السودان بهذا الموقف يتجاهل المصالح الجيوسياسية السودانية، إذ وجد مصالحه في أحيان كثيرة تتحقق عبر ابتزاز الطرفين (إثيوبيا ومصر)، والمقايسة على مصالح السودان من أجل ضمان بقائه في الحكم^(١٣).

خلاصة الأمر أنه في هذه المرحلة اتخذ السودان موقفاً مؤيداً داعماً للسد؛ لأن السد يحقق مصالح البلاد العليا، لكن هذا الموقف فسر بتفسيرات أخرى غير ذلك، أهمها: الكيد لمصر بسبب صراع مكتوم بين البلدين، وافتقاء شر المحكمة الجنائية الدولية، وإطالة أمد حكم البشير.

موقف السودان بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨م

شهدت فترة ما بعد بداية ثورة ديسمبر ٢٠١٨م في تاريخ السودان أحداثاً مهمة، ألقت بظلالها على علاقات البلاد بمحيطها الإقليمي والدولي، لعل أهمها: انطلاق حراك شعبي ثوري تكلل بإزالة حكم الإنقاذ في ١١ أبريل ٢٠١٩م، وحدث انفراج في علاقات السودان الخارجية، ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وعدد من المنظمات الدولية، كما شهدت الفترة نفسها تشكيل حكومة انتقالية في ٦ سبتمبر ٢٠١٩م. إضافة إلى تجدد التفاوض حول سد النهضة بالقاهرة يومي ١٥ و١٦ سبتمبر ٢٠١٩م، بعد انقطاع لنحو عام وأربعة أشهر (مايو ٢٠١٨م - سبتمبر ٢٠١٩م). كما شهدت هذه الفترة دخول الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وسيطاً بين أطراف الأزمة الثلاثة (السودان وإثيوبيا ومصر)، وأخذت واشنطن نصيبها من اجتماعات الأزمة ابتداء من ٦ نوفمبر ٢٠١٩م، بل تكللت مجهودات الوساطة الأمريكية بإعداد وثيقة ترى أنها ستحل أزمة سد النهضة في أواخر فبراير ٢٠٢٠م. ولا شك في أن كل ذلك سوف يلقي بظلاله على موقف السودان من هذا السد.

(١١) يني شفق، Yeni Safak، تقرير بعنوان: «موقف الخرطوم...»، مرجع سابق.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) شيماء البكش، بوابة أخبار اليوم (الموقع)، دراسة بعنوان: «مفاوضات سد النهضة...»، مرجع سابق.

مع رحيل النظام السابق (نظام الإنقاذ) أصبح السؤال الحاضر بالنسبة لملف سد النهضة، هو كيف يبلور السودان الجديد موقفاً تفاوضياً جديداً من تلك القضية؟ وهل سيسير على المنهج السابق نفسه؟ أم أنه سيعمل على إعادة التوازن الاستراتيجي بين مصر وإثيوبيا؟^(١٤).

على كل حال؛ يمكن رصد موقف السودان من مشروع سد النهضة في فترة السبعة أشهر، التي أعقبت نجاح ثورته في أبريل ٢٠١٩م، من خلال عدد من المحطات المهمة، التي توحى بقدر من التجانس.

موقف السودان في فترة حكم المجلس الانتقالي (١٢ أبريل ٢٠١٩م إلى ٢٠ أغسطس ٢٠١٩م)

لقد تمت الإشارة من قبل أن مباحثات أزمة سد النهضة توقفت في الفترة من مايو ٢٠١٨م إلى النصف الأول من سبتمبر ٢٠١٩م، وذلك بسبب أحداث محلية شهدتها إثيوبيا، تمثلت في احتجاجات إقليمية مناهضة للحكومة الاتحادية، ثم بسبب حراك ثوري انتظم السودان ابتداء من ١٩ ديسمبر ٢٠١٨م؛ لذلك لم يكن هناك بد من تأجيل مباحثات التفاوض حول السد الإثيوبي، على الرغم من إصرار مصر على الحاجة إلى تلك المفاوضات، فالسد مستمر في الإنشاء والتشييد.

وفي هذه الفترة التزم المجلس الانتقالي في السودان الصمت حيال ملف سد النهضة، منشغلاً بملفاته الداخلية، التي تتقدم قائمتها: السلام والاقتصاد، فقد ورث المجلس جواً مليئاً بالاحتراب في بعض ولايات السودان (دار فور والنيل الأزرق وجنوب كردفان)، كما ورث اقتصاداً شبه منهار، يتطلب عملية إسعاف على وجه السرعة، وغيرها من الملفات الساخنة، التي تتطلب مزيداً من الاهتمام من قبل المجلس.

وفي هذه الفترة أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى حالة التقارب بين السودان ما بعد الثورة وإثيوبيا، ووصفتها بأنها خصم على مصر، من منظور أزمة سد النهضة، ولا سيما بعد ارتفاع أسهم أديس أبابا سودانياً، بعد الدور المحوري الذي قامت به إثيوبيا لتقريب وجهات النظر بين المجلس العسكري السوداني وقوى الحرية والتغيير، الذي أسفر عن توقيع اتفاق بينهما، الذي ينقل السودان إلى مرحلة جديدة من الحكم المدني. ولعله من حسن حظ المجلس الانتقالي في السودان، والذي امتدت فترة حكمه لنحو أربعة أشهر، أنه لم تكن هناك اجتماعات تفاوض تخص أزمة سد النهضة، إذ لو جرت اجتماعات في هذا الشأن لتطلب الأمر تحديد موقف معين، هو في غنى عنه.

(١٤) شيماء البكش، بوابة أخبار اليوم (الموقع)، دراسة بعنوان: «مفاوضات سد النهضة...»، مرجع سابق.

موقف السودان بعد تشكيل حكومة الفترة الانتقالية (٦ سبتمبر ٢٠١٩م - أبريل ٢٠٢٠م)

شهدت الفترة، التي أعقبت تشكيل المجلس السيادي برئاسة عبد الفتاح البرهان، ومن ثم الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس مجلس الوزراء عبد الله حمدوك، تجدد التفاوض بين أطراف الأزمة في القاهرة يومي ١٥ و ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م، وانعقاد اجتماعات عديدة حسب خريطة الوسيط الأمريكي في عواصم تلك الأطراف^(١٥)، إضافة إلى واشنطن - خلال هذه الفترة - برز للسودان موقف، يتناسب وهذه الفترة، التي سيطرت فيها الملفات الداخلية على الأخرى الخارجية، بل لم تجد الحكومة بداً من استخدام طاقم التفاوض نفسه، الذي قاد عملية المباحثات إبان النظام السابق.

الحق أنه منذ بداية هذه الفترة خيم ملف سد النهضة على سماء الحكم الجديد، ونظر البعض إلى أن موقفه من هذا المشروع على أنه بوصلة يمكن بها التعرف إلى كثير من ملامح التوجهات السياسية والإقليمية، الذي يمثل عبئاً ثقيلاً؛ لأنه وضع الحكم الجديد في السودان داخل قالب «مع أو ضد»، من دون هامش للتعرف إلى أن هناك ألواناً أخرى بعيدة عن هذه الصيغة القلقة، وهي معادلة باتت موجودة في كثير من التفاعلات الإقليمية والدولية، فما بالنا بنظام يتلمس خطواته الأولى نحو الاستقرار، ويريد أن يحتفظ بشكل متوازن من العلاقات، ولا يدفع فواتير أو أخطاء نظام سابق، ويقدم نفسه للعالم على أنه ركيزة للسلام في المنطقة^(١٦).

وقد تكون هذه واحدة من الزوايا التي ضغطت على الخرطوم، ووضعت الحكومة في شكل يرفض تبني موقف واضح لسد النهضة، وأدت إلى تضارب التوقعات حيال المربع الذي اختارته، ولم يظهر في مجمله لأي درجة مهمة بانعكاسات المشروع على مصالح السودان، والأخطر أن الحكومة بدت في نظر المواطنين كأنها مسلوقة الإرادة^(١٧)، لا موقف أو رأي محدداً واضحاً لها في هذا الملف المهم.

وكما هو متوقع؛ فقد وصفت كثير من التقارير الإعلامية موقف السودان في هذه الفترة بأوصاف عديدة، منها: الغامض، والمائع، والباهت، وبغير الواضح، والرمادي، والمتفرج، بل وصفته بعضها بالوسيط، وغيرها من الأوصاف التي تقلل من فاعلية دوره، ومن شراكته الأصلية في النزاع المرتبط بسد النهضة.

لماذا اختار السودان هذا الموقف؟ يرى أحد المحللين السياسيين «أنه ما بين الحياد السيئ، والانحياز الكامل، بدا الأمر كأن سد النهضة الإثيوبي يخص كلاً من مصر وإثيوبيا فقط، وعلى السودان أن ينتظر حصيلة المواجهة»^(١٨). ويرجح آخرون أن السودان «ارتضى هذا الموقف لأن لديه بدائل أخرى للمياه، ومن ثم

(١٥) من ضمن تلك الاجتماعات: اجتماع الخرطوم يومي ٤ و ٥ أكتوبر ٢٠١٩، واجتماع أديس أبابا يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١٩، واجتماع القاهرة يومي ٢ و ٣ ديسمبر ٢٠١٩، واجتماع الخرطوم يومي ٢١ و ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩.

(١٦) محمد أبو الفضل، تقرير بعنوان: «السودان يستعيد دوره...»، مرجع سابق.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) حسن أبو طالب، «السودان الجديد وسد النهضة»، مرجع سابق.

لا يعطي اهتماماً كبيراً للأزمة، خصوصاً أن تعداد السكان يساوي أقل من نصف تعداد سكان مصر (٤٢) مليون نسمة تقريباً»^(١٩).

الواضح أنه في هذه المرحلة المفصلية من تطور أزمة سد النهضة، ابتداء من ٦ نوفمبر ٢٠١٩م، التي منيت بدخول الولايات المتحدة والبنك الدولي وسيطاً، على غير رضا إثيوبيا والسودان في بداية الأمر؛ لم يحدث أي ثبات في موقف السودان تجاه سد النهضة، كما سنعرف لاحقاً.

المهم أنه بحلول العام ٢٠٢٠م، وفي شهره الأول (يناير)، وشهره الثالث (مارس) تم رصد موقفين متباينين للحكومة الانتقالية في السودان فيما يخص سد النهضة. أولهما يتمثل في تصريح لرئيس الوزراء الدكتور/ عبد الله حمدوك بما يمكن أن يعد تمهيداً لموقف جديد للسودان، أشبه بتنسيق لتبني السودان موقف مصر في أزمة سد النهضة. وذلك أن حمدوك قال في ذلك التصريح: «إن السودان يشكل موقعاً رئيسياً في ملف سد النهضة، ولن يسمح بحدوث ضرر لمصر... وشدد حمدوك على أن موقف السودان من سد النهضة، هو نفسه موقف مصر»^(٢٠).

وتأكد هذا الموقف السوداني الجديد في آخر اجتماع جمع أطراف الأزمة الثلاثة في واشنطن يومي ١٢ و١٣ فبراير ٢٠٢٠م، فقد أوردت بعض التقارير الصحفية، ما وصفته بالانقلاب في موقف السودان، الذي ظل يتأرجح خلال المفاوضات السابقة بين الانحياز للرؤية الإثيوبية تارة، والحياد تارة أخرى. أوردت تلك التقارير «أن جولة المفاوضات التي استقبلتها واشنطن على مدار يومين (١٢ و١٣ فبراير ٢٠٢٠م) شهدت تقارباً كبيراً في موقف الخرطوم مع القاهرة، على عكس الجولات السابقة. وبحسب المصادر فقد وصل هذا التقارب إلى حد أن الجانب الإثيوبي وصف الموقف السوداني خلال المفاوضات الأخيرة بـ «المضاد» له وبشكل «غير مبرر»^(٢١).

هذا من جانب، ومن جانب آخر فعقب هذا الاجتماع صرح السفير الإثيوبي في واشنطن بأن الولايات المتحدة «استطاعت التأثير على موقف السودان، الذي كان يؤيد مواقف إثيوبيا في السابق بخصوص موضوع بناء سد النهضة الإثيوبي، الذي بدأ ينحاز للمواقف المصرية. وأن إثيوبيا تقف وحيداً في المفاوضات الجارية بواشنطن، بعد أن تخلى السودان عن إثيوبيا، واختار الانحياز لمصر»^(٢٢).

ويبدو أن ما تُخيل أنه انحياز لمصر كلياً ضد إثيوبيا، أمر يكذبه الواقع التفاوضي في أزمة سد النهضة، وذلك «أن السودان امتنع عن التوقيع على الاتفاق الذي أعدته واشنطن (فبراير ٢٠٢٠م)، وأتبع ذلك بأن

(١٩) موقع: سبوتنيك عربي، تقرير بعنوان: «الأمر أخطر.. لماذا لا يقلق السودان من سد النهضة رغم أنه دولة مصب مثل مصر»، ١٩ نوفمبر ٢٠١٩.

(٢٠) موقع: ميدل إيست أونلاين Middle East online، ٢ يناير ٢٠٢٠.

(٢١) العربي الجديد، تقرير بعنوان: «مفاوضات سد النهضة: انقلاب موقف السودان»، ١٦ فبراير ٢٠٢٠.

(٢٢) صفحة نور طاهر على الفيسبوك، نقلًا عن: صفحة إذاعة مستقبل أوروبا للأخبار، ١٣ فبراير ٢٠٢٠.

تحفظ بعد ذلك على بيان وزراء الخارجية العرب (مارس ٢٠٢٠م)، الذي دعم موقف مصر، ورفض الإجراءات الأحادية التي تقوم بها إثيوبيا»^(٢٣). وسيتم توضيح هذا الأمر في النقطة التالية.

أما الموقف الثاني الخاص بالحكومة الانتقالية السودانية؛ فيتمثل في الموقف المفاجئ، الذي حدث في ٤ مارس ٢٠٢٠م، والذي تمثل في التحفظ على قرار جامعة الدول العربية، الخاص بدعم الموقف المصري عربياً فيما يخص سد النهضة. وفي ضوء الانتقادات المصرية لهذا الموقف فإن الجانب السوداني «قال: إن القرار ليس في مصلحته، وأنه لا يجب إقحام الجامعة العربية في هذا الملف، وأبدى تخوفه مما قد ينتج عنه هذا القرار من مواجهة عربية - إثيوبية»^(٢٤).

وقد ساهم هذا الموقف الأخير في إحداث خلاف كبير في موقف السودان وموقف مصر حول قضية سد النهضة، وفُسر هذا الموقف السوداني بأنه لا يتماشى مع الأخوة القومية، ولا مع مصلحة السودان، من ناحية أمنه المائي، ولا حتى مع القانون الدولي، وكان استمراراً لموقف حكومة البشير^(٢٥). وبذا يكون السودان في وضع لا يحسد عليه، خصوصاً أن هذا الموقف المفاجئ تزامن مع خطوة تطبيعية مع إسرائيل، جرت في عاصمة أوغندا كمبالا، حيث تمّ لقاء بين رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، برعاية الرئيس اليوغندي يوري موسفيني بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٠م.

وبعد نحو عشرة أيام من موقف السودان في جامعة الدول العربية زار محمد حمدان دقلو (حميدتي) القاهرة يومي ١٤ و ١٥ مارس ٢٠٢٠م، وذكرت بعض التقارير الإعلامية أن من مهام زيارته، التوسط بين مصر وإثيوبيا فيما يخص تباعد وجهات النظر حول أزمة سد النهضة، بعد اتخاذ إثيوبيا قراراً بعدم المشاركة في اجتماع واشنطن ٢٨ - ٢٩ فبراير ٢٠٢٠م. فطرح السؤال مجدداً عن موقف السودان فيما بعد موقفه المتحفظ في جامعة الدول العربية، هل هو شريك أم وسيط؟

يرى مراقبون، انطلاقاً من زيارة حميدتي للقاهرة، أن السودان بات يلعب دور الحكم بين مصر وإثيوبيا في قضية سد النهضة، على الرغم من تأكيدات وزير الري والموارد المائية السودانية أن البلد شريك لا وسيط. غير أن محمد حمدان حميدتي، نائب رئيس المجلس السيادي، وضع بلاده لدى زيارته للقاهرة أخيراً في خانة الوسيط، عندما صرح لوسائل إعلام مصرية أن الخرطوم ستكون وسيطاً بين مصر وإثيوبيا بهدف الوصول إلى اتفاق بشأن سد النهضة^(٢٦).

(٢٣) عماد بوظو، الحرة (الموقع)، تقرير بعنوان: «سد النهضة وموت فكرة القومية العربية»، ٢٥ مارس ٢٠٢٠.

(٢٤) CNN عربية (الموقع)، تقرير بعنوان: «انتقادات مصرية لموقف السودان من قرار عربي حول سد النهضة الإثيوبي»، ٩ مارس ٢٠٢٠.

(٢٥) عماد بوظو، الحرة (الموقع)، تقرير بعنوان: «سد النهضة وموت فكرة القومية...»، مرجع سابق.

(٢٦) أحمد فضل، الجزيرة (الموقع)، تقرير بعنوان: «بين الشريك والوسيط.. أين يقف السودان حيال قضية سد النهضة؟»، ١٦ مارس ٢٠٢٠.

إن مفهوم الوساطة التي يتحدث عنها حميدتي، عند بعض المراقبين، ليس هو إلا حديث بطريقة «الجُودِيَّة»، أو «شيخ العرب»، ولا يمكن اعتبار حديثه عن الوساطة كموقف للخرطوم في قضية السد الإثيوبي، إن مصطلح وساطة هنا غير مناسب، ودائماً يصر عليه المصريون لتبخيس مواقف السودان^(٢٧). وبذا تكون وساطة حميدتي، عبارة عن الاجتهاد، على الطريقة السودانية الشعبية (الجودية) في جمع طرفي الأزمة (إثيوبيا ومصر) للعودة للتفاوض مرة أخرى بتطبيب الخواطر، وليس المقصود منها، موقفاً سودانياً يحرم السودان من أن يكون شريكاً أصلياً في أزمة سد النهضة.

وقبل أن نختم هذا المقال؛ نرى أنه وإكمالاً لصورة المشهد الخاصة بموقف السودان من سد النهضة الإثيوبي لا بد من الإجابة عن سؤال على قدر من الأهمية، هو: ماذا سيربح السودان من سد النهضة، وماذا يخسر؟ فيما يخص الربح، فإن السودان ينتظر أن يستفيد بعد اكتمال هذا المشروع، على وجه التحديد، مما يلي^(٢٨):

- ١- وقف الفيضانات المدمرة من مياه النيل الأزرق.
- ٢- تعدد الدورات الزراعية (من دورة واحدة إلى دورتين، أو حتى ثلاث دورات في العام).
- ٣- انتظام وزيادة توليد الكهرباء من سدود السودان.
- ٤- التغذية المتواصلة للمياه الحوضية المرتبطة بالنيل الأزرق (ونهر النيل نفسه).
- ٥- انتظام الملاحة على النيل الأزرق، ونهر النيل طوال العام.
- ٦- حبس الجزء الأكبر من الطمي الوارد من الهضبة الإثيوبية وراء سد النهضة.
- ٧- إمكانية شراء الكهرباء الإثيوبية، والتي تقل تكلفة توليدها كثيراً عن تكلفة التوليد في السودان.
- ٨- سوف يساعد السد السودان كثيراً في استخدام نصيبه من مياه النيل بموجب اتفاقية عام ١٩٥٩، والذي يذهب أكثر من ثلثه (سنة مليار ونصف المليار متر مكعب من المياه) سنوياً لمصر بسبب فشل السودان منذ عام ١٩٥٩ في استخدامه.

وأما فيما يخص الخسارة فيتمثل أهمها في التالي^(٢٩):

- ١- تهديد مستقبل الأمن المائي السوداني.
- ٢- عدم تعويض المواطنين السودانيين المتضررين (من بني شنقول) من بناء السد.
- ٣- توقع كوارث بيئية ومخاطر بسبب قرب السد من الحدود السودانية الإثيوبية.

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) سلمان محمد سلمان، سودانايل (الموقع)، مقال بعنوان: «فوائد سد النهضة كما أكدها خبراء المياه الدوليون والمصريون»، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٩) انظر: على سبيل المثال: أحمد المفتي، حوار معه، المصري اليوم (الموقع)، ٢٣ يوليو ٢٠١٦، وصلاح الدين مصطفى (تقرير)، القدس العربي، ٥ سبتمبر ٢٠١٤، سودارس (الموقع)، لقاء مع سلمان محمد سلمان (نقلًا عن صحيفة الصحافة) ١٢ سبتمبر ٢٠١٣. وبهاء الأمين، اندبندنت عربية (الموقع)، تقرير بعنوان: «مخاوف من الغرق والعطش، حملة شعبية سودانية ضد سد النهضة الإثيوبي»، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩.

٤- عدم وجود دراسات فنية كافية تخص أمان السد في منطقة ذات طبيعة بركانية.

٥- التهديد بالغرق أو العطش.

وعليه يمكن القول: إن ربح السودان من مشروع سد النهضة يتركز حول مجالات الزراعة والملاحة والكهرباء وتجنب الفيضانات المدمرة... إلخ، وهي مجالات مهمة تسهم بصورة مباشرة في نهضته وتنميته. ولن يتم له الربح إلا بالنظر إلى متوقع الخسارة ذي الطبيعة الفنية والإجرائية والخدمية، التي يؤمل أن يتم تلافيها قبل أن يبلغ سد النهضة تمامه.

خلاصة واستنتاجات:

نخلص في هذا المقال الذي حاولنا فيه تناول موضوع موقف السودان من مشروع سد النهضة الإثيوبي، عبر المراحل التي مر بها هذا المشروع؛ إلى النقاط التالية:

أولاً: أن موقف السودان من سد النهضة خلال فترة حكم الإنقاذ؛ لم يكن موحداً، إذ انتقل من موقف المعارض المناهض (٢٠١١م- أواخر ٢٠١٣م)، إلى موقف المؤيد الداعم (الأشهر الأخيرة من ٢٠١٣م- ١١ أبريل ٢٠١٩م). وفسر ذلك في ضوء الانتقالية من الحرص على الحصّة المائية إلى مرحلة الانتفاع من السد، من حيث الطاقة الكهربائية، ومن حيث اتقاء شر المحكمة الجنائية، ومن حيث إطالة أمد نظام الإنقاذ، ومن حيث الكيد لمصر سياسياً.

ثانياً: أن موقف السودان بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨م من سد النهضة مرّ بعدد من المطبات، لعل أهمها: ١- التزام الصمت من قبل المجلس العسكري الانتقالي (١٢ أبريل ٢٠١٩م- ٢٠ أغسطس ٢٠١٩م)؛ وذلك لانشغاله بملفات داخلية، مثل: السلام والاقتصاد، إضافة إلى أنه لم تكن هناك حاجة لاتخاذ موقف معين، حيث لم تكن هناك مفاوضات تجري في تلك الفترة.

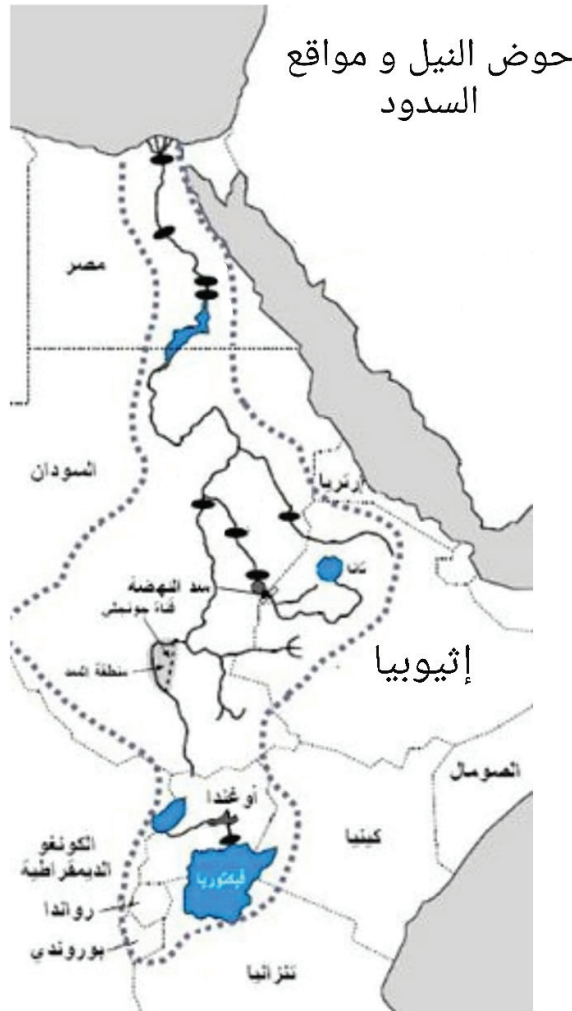
٢- اتصاف الموقف بالغامض والباهت، وغير الواضح، والرمادي، والمتفرج، في فترة الحكومة الانتقالية من (٦ سبتمبر ٢٠١٩م- ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، وذلك رجوعاً إلى الظرف الداخلي، الذي كان يجبرها على الحياد تارة، وعلى الانحياز تارة أخرى، ولأن لها بدائل مائية أخرى.

٣- اتخاذ موقف الانحياز إلى مصر صراحة، من قبل الحكومة الانتقالية، وذلك في يناير ٢٠٢٠م، ولكن هذا الموقف لم يترجم عملياً؛ أولاً: بسبب إحجام السودان عن توقيع مسودة الاتفاق، التي أعدتها الولايات المتحدة في نهاية فبراير ٢٠٢٠م؛ لإنهاء أزمة سد النهضة، وثانياً: بسبب تحفظ السودان في ٤ مارس ٢٠٢٠م على قرار أصدرته الجامعة العربية للتضامن مع مصر، فيما يخص أزمة سد النهضة.

٤- لعب دور الحكم (الوسيط)، لجمع إثيوبيا ومصر للعودة إلى طاولة مفاوضات سد النهضة عبر زيارة

قام بها محمد حمدان دقلو (حميدتي) للقاهرة يومي ١٤ و ١٥ مارس ٢٠٢٠م، بعد انسحاب إثيوبيا من اجتماع عقد بواشنطن يومي ٢٨ و ٢٩ فبراير ٢٠٢٠م، وكان من المأمول أن يشهد ذلك الاجتماع توقيع اتفاق يحل أزمة سد النهضة ذات التسعة أعوام.

٥- منتظر أن يمثل سد النهضة مصدر ربح للسودان في مجالات الزراعة والملاحة والكهرباء وتجنب الفيضانات المدمرة... إلخ، وكل ذلك يسهم في نهضته وتنميته. ولن يتحقق هذا الربح إلا بالنظر إلى الخسارة المتوقعة ذات الطبيعة الفنية والإجرائية والخدمية.



المحددات الاستراتيجية لموقف الصومال من سد النهضة الإثيوبي

عبد الرحمن إبراهيم عبيد / باحث وصحفي صومالي / لندن

مقدمة

أصدر مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (١٥٣) المنعقدة بالقاهرة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٠م، قراراً حول سد النهضة الإثيوبي رفض أي مساس لحقوق مصر التاريخية في مياه النيل. كما رفض القرار أي إجراءات أحادية الجانب قد تقدم عليها حكومة إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية. ولم يتحفظ على القرار في البداية سوى السودان التي كانت معترضة أصلاً على إدراج بند سد النهضة الإثيوبي في جدول أعمال الاجتماع^(١). لكن بعد صدور القرار، أبدى الصومال وجيبوتي أيضاً اعتراضهما على القرار. حيث قالت المندوبية الدائمة للصومال لدى جامعة الدول العربية في خطاب بعثته إلى مجلس شؤون الجامعة: «إن صيغة القرار لم يترك مجالاً سوى التحفظ عليه»^(٢). في الحقيقة كان قرار الصومال مفاجئاً ومؤشراً على وجود ضغوط على الرغم من نفي وزير الخارجية الصومالي أحمد عيسى عوض وجودها، مؤكداً على رغبة الصومال في لعب دور إيجابي في حل النزاع بين الجانبين. لكن تجلت الحقيقة عندما أعلن وزير الخارجية الإثيوبي جيدو أندارجاشيو في مقابلة مع صحيفة إثيوبية عن اعتذار كل من الصومال وجيبوتي عن دعم موقف مصر في أزمة سد النهضة. وأشار الوزير إلى أن الحكومتين بعثتا رسائل إلى الحكومة الإثيوبية، «أكدتا فيها أن القرار لن يحل الأزمة القائمة بل يزيد الوضع سوءاً»^(٣).

لا يمكن الإنكار أن موقف الصومال تجاه سد النهضة واقعي، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ألا يمثل تخلياً عن مواقف الشعب الصومالي التاريخية حيال القضايا العربية ولا سيما المصرية منها؟ ألا يعد موقفاً محفوفاً بالتحديات قد يزعج البلاد في صراع هي في غنى عنه؟

(١) قرارات مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٤٣) المنشور في ٤ مارس عام ٢٠٢٠.
(٢) نسخة من الخطاب الذي بعثته المندوبية الدائمة للصومال إلى مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٠ والتي حصل عليها كاتب المقال.
(٣) مقال بعنوان: Gedu slams Us over GERD mediation نشرت في ٢١ مارس ٢٠٢٠، انظر موقع صحيفة (ريبورتر) الإثيوبية.

بالتأكيد يمثل خيبة أمل وخروجاً عن المنظومة العربية، غير أننا لا ننسى في الوقت ذاته أن ثمة محددات قد فرضها الواقع ودفعت الصومال إلى اتخاذ موقف محايد من قضية سد النهضة الإثيوبي، نلخصها في ٥ محددات:

١. الصومال هو الطرف الأضعف في معادلة الصراع.
٢. العلاقات الصومالية - الإثيوبية وأهميتها بالنسبة لحكومة الرئيس فرماجو في هذه المرحلة.
٣. ملف نهري جوبا وشبيلي.
٤. العلاقة الصومالية - المصرية التي تشهد في الآونة الأخيرة بروداً لافتاً، وكيف ستتطور لاحقاً.
٥. غياب الدور العربي الرسمي عن المشهد السياسي الصومالي، وهذا الغياب يمكن أن يرجح كفة أدوار قوى إقليمية أخرى.

الصومال: الطرف الأضعف في المعادلة

تبعاً للسياق التاريخي خلال العقود الثلاثة الماضية، يعتبر الصومال نفسه الحلقة الأضعف، وأن الطرف الآخر المنافس «إثيوبيا» يملك العديد من أوراق الضغط، ولذلك كان يجب أن يكون حذراً بكل ما يتعلق بإثيوبيا، فالقوات الإثيوبية تمثل الجزء الأهم من قوة بعثة الاتحاد الأفريقي حفظ السلام (أميصوم) في الصومال، وأن الصومال بحاجة ماسة إلى تلك القوات في الحرب ضد حركة الشباب وخاصة في المناطق المتاخمة على الحدود مع إثيوبيا والمقدرة بـ ١,٦٤٥ كم. وكذلك ترتبط إثيوبيا بعلاقات وثيقة مع ولايتي أرض الصومال الانفصالية وولاية بونت لاند شرق البلاد، وأن الحكومة الاتحادية في مقديشو ليست في غنى عن مساندة إثيوبيا لحل الخلافات والأزمات مع هاتين الولايتين التي تتجدد بين الفينة والأخرى، وخاصة إقليم أرض الصومال الساعي إلى الانفصال وإقامة دولته المستقلة. وعلى هذا الأساس قررت الحكومة الصومالية الحالية أن تقف على الحياد بشأن سد النهضة، فهي حريصة أكثر من أي وقت مضى على طمأننة إثيوبيا.

فضلاً عن ذلك يعد الدور الإثيوبي مهماً في إعادة بناء الاقتصاد الصومالي، باعتبار أن إثيوبيا دولة إقليمية قوية، وأن اقتصادها يعد واحداً من أسرع الاقتصاديات نمواً في القارة الأفريقية حيث ينمو بنسبة تتجاوز أحياناً ٨٪^(٤)، غير أنها تعاني من عقدة كونها دولة حبيسة بعد فقدانها الوصول المباشر إلى البحر بعد استقلال أريتريا عام ١٩٩٣ م وأنها مهتمة بالموانئ الصومالية. بدأ الصومال يتفهم هذا الهاجس ويسعى في الوقت الحالي إلى طمأننتها من خلال عرضها المشاركة في المشروعات الاستثمارية في الساحل الصومالي البالغ

(٤) تقرير بعنوان: القرن الإفريقي في ظل الصعود الإثيوبي تسويات ومصالحات وتنافس على الموانئ، أكتوبر ٢٠١٨، انظر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

طوله ٣٨٨٠ كم وبه العديد من الموانئ^(٥). واتفق الصومال وإثيوبيا خلال زيارة أبي أحمد إلى مقديشو عام ٢٠١٨م على استثمار إثيوبيا أربع موانئ في الصومال^(٦). لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن التحدي الأكبر أمام الصومال في المستقبل يكمن في مدى قدرته على ممارسة «استراتيجية مسك العصا من الوسط» في وسط منطقة مضطربة؟ وكيف يستطيع تحقيق التوازن بين العلاقة مع إثيوبيا والعلاقة مع القوى المؤثرة الأخرى في التفاعلات الإقليمية والدولية لتحقيق أكبر قدر من المصالح والمكاسب؟

العلاقة الصومالية الإثيوبية: الواقع والآفاق

مؤخراً، طرأ تغير لافت على النظرة الإثيوبية تجاه الصومال. حيث تراجع العداء المتبادل بين الدولتين منذ زمن طويل، ولا سيما بعد وفاة رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق مليس زيناوي عام ٢٠١٢م وتولي حكم البلاد شخصيات من القوميات الأخرى غير الأمهرا والتجاري اللتين بقيتا تهيمنان على الحياة السياسية في إثيوبيا منذ فترة طويلة، وبالأذات عندما انتخب أبي أحمد المنحدر من القومية الأورومية ذات الأغلبية السكانية والجغرافية، ومن أسرة مسلمة لأول مرة في تاريخ إثيوبيا، رئيساً للوزراء عام ٢٠١٨م^(٧) خلفاً لهايلي ماريام ديسالين المنتمى إلى عرقية «ولايता» (Welayta) المتمركزة جنوب إثيوبيا. وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد عن فتح صفحة جديدة للعلاقة بين بلاده والصومال ضمن حزمة تحولات داخلية وخارجية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية في بلاده، وتصفير المشاكل مع الجوار الإثيوبي، وقال أبي أحمد في تخطي واضح عن السياسة الإثيوبية التقليدية في خطاب ألقاه في القصر الرئاسي بمقديشو: «لست هنا لنقلب صفحات الماضي، ولكن لفتح فصل جديد، علاقة جديدة، ورؤية جديدة»^(٨). وفي ظل هذه التحولات بات فيما يبدو من الصعب أن يتخذ الصومال موقفاً مؤيداً لمصر خوفاً من أن يثير حفيظة الحكومة الإثيوبية، ويدفعها إلى إحياء سياساتها العدائية تجاه الصومال.

في هذا الإطار يجب ألا ننسى أن العلاقات بين الصومال وإثيوبيا كانت على مر التاريخ متسمة بموروثات عدائية وصراع على النفوذ والهيمنة، وكانت حرب ١٩٧٧م واحدة من أبرز جولات الحروب التي دارت بين إثيوبيا والصومال، وكانت الأنظمة التي حكمت إثيوبيا تنظر إلى الصومال على أنه مصدر للتهديدات الأمنية الوجودية^(٩)، وخطراً على نفوذها في المنطقة وعامل عدم استقرار لها. وعندما سقط نظام الحكم في الصومال

(٥) كتاب الثروة السمكية جمهورية الصومال الديمقراطية، وزارة الإعلام والإرشاد القومي مقديشو - أكتوبر ١٩٨٦.

(٦) مقالة بعنوان: رئيس الوزراء الإثيوبي يقوم بزيارة خاطفة للصومال ١٧ يونيو ٢٠١٨، انظر: موقع صحيفة الشرق الأوسط.

(٧) د. خطار دياب «التحول الاستراتيجي في القرن الأفريقي» ٢٨ يوليو عام ٢٠١٨، انظر: موقع صحيفة العرب اللندنية.

(٨) Changing Relations between Somalia and Ethiopia: Potential Risks on the Horizon Published January 2018
See: <https://www.researchgate.net/>

(٩) The Eritrea-Ethiopia Thaw and Its Regional Impact" Michael Woldemariam مايو ٢٠١٩
See : <http://www.currenthistory.com/>

عام ١٩٩١م قال منغستو هिला مريم الرئيس الإثيوبي الأسبق معلقاً على سقوط الدولة في الصومال: «لو كان لشعب إثيوبيا بقية عقل وإدراك لعرف أن لي فضلاً كبيراً عليهم. لقد نجحت في تفكيك الدولة العدو لهم وهي الصومال»^(١٠).

أما أبي أحمد فقد سعى إلى إعادة التوازن إلى العلاقة مع الصومال واعتبره جاراً يوفر إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية متبادلة، وسعى للمساعدة في تعزيز السلطة السياسية المحلية في حكومة فرماجو عبر خفض الدعم الإثيوبي للعديد من منافسي الحكومة الاتحادية في الولايات الفيدرالية الصومالية^(١١). لاقت خطوة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ترحيباً واسعاً من الحكومة الصومالية والرئيس محمد عبد الله فرماجو، الذي اعتبر رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد نوعاً مختلفاً من القادة الإثيوبيين^(١٢)، وحرص على إقامة علاقة شخصية معه.

كما وجدت الخطوة الإثيوبية صدى عميقاً لدى صناع القرار في الحكومة الاتحادية الذين أولوا اهتماماً خاصاً لأمرين:

الأول: طمأنة إثيوبيا وتبديد جميع مخاوفها تجاه الصومال؛ بهدف وضع حد لتأثيرها السلبي على السياسة الداخلية الصومالية، لكن هذه السياسة محفوفة بالمخاطر ويتساءل كثيرون ما إذا كانت إثيوبيا جديرة بالثقة.

الثاني: التوجه نحو إفريقيا السمراء والاقتراب أكثر من الرؤية الأفريقية حيال الأزمات في القارة، وأن موقف الصومال من سد النهضة نابع من تلك السياسة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن التحولات الإثيوبية الإيجابية جاءت في وقت كان الرئيس محمد عبد الله فرماجو بأمس الحاجة إلى دعمها للسيطرة على الوضع السياسي في البلاد، ومنع مزيد من تمرد سياسي مدعوم من قبل إثيوبيا، كما جرت العادة خلال السنوات الثلاثين الماضية.

لقد بدأ يجني ثمار تحسن العلاقة مع إثيوبيا على الصعيد الداخلي، حيث تلقى دعماً من إثيوبيا لحسم صراعه مع عدد من رؤساء الولايات الإقليمية. فعلى سبيل المثال: لقد تدخلت القوات الإثيوبية في مدينة بيدوة عاصمة ولاية جنوب غرب الصومال لصالح الحكومة المركزية، عندما اندلعت مظاهرات احتجاجاً على دور الحكومة في الانتخابات الرئاسية بالولاية، وسقط عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين^(١٣).

(١٠) الصراع الدولي والإقليمي-في-الصومال، ٢٨ ديسمبر عام ٢٠٠٦، انظر: موقع الجزيرة.

(١١) The Eritrea-Ethiopia Thaw and Its Regional Impact مايو ٢٠١٩ (مصدر سابق).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مقالة بعنوان «اعتقال أبو منصور مرشح لرئاسة جنوب غرب الصومال ووزارة الأمن توضح الملابسات»، نشرت في ١٤ ديسمبر ٢٠١٨، انظر: موقع قراءات صومالية.

نهر جوبا وشبيلي.. شريان الحياة في الصومال

تعتمد الحياة بشكل أساسي في العديد من المناطق الصومالية على الموارد المائية السطحية، والتي تشمل أساساً نهري جوبا وشبيلي اللذين ينبعان ضمن ٩ أنهار أخرى من مرتفعات إثيوبيا، ويتدفقان عبر حدودها إلى كينيا والصومال. ويبلغ إجمالي تصريفهما نحو ٤٥٣ مليون متر مكعب / ثانية، ليصل بذلك إجمالي الجريان السطحي إلى ٨,٦ مليار متر مكعب^(١٤). يشكل نهر جوبا وشبيلي ورقة ضغط مهمة في يد الحكومة الإثيوبية. ومن ثم، تضع الصومال هذا العامل في عين الاعتبار قبل أن تتخذ أي قرار بشأن سد النهضة الإثيوبي؛ تفادياً لتداعيات ذلك على أمنها المائي ومجرى مياه نهري شبيلي وجوبا؛ لأن عدداً من المناطق في جنوب الصومال واجهت أكثر من مرة خلال السنوات القليلة الماضية، أزمة إنسانية شديدة على خلفية انخفاض منسوب مياه نهري شبيلي وجوبا بشكل حاد. وأرجع المتخصصون ذلك إلى عدة أسباب من ضمنها: محاولات إثيوبية لبناء سدود على مناطق في ضفاف نهر شبيلي بشكل منفرد^(١٥).

العلاقة الصومالية المصرية: المسار التاريخي والسياق الواقعي

ترتبط الصومال بمصر بعلاقات تاريخية، ومصالح مشتركة، تمتد لآلاف السنين. كانت مصر عبر التاريخ أحد أبرز الدول الداعمة للصومال سياسياً وعسكرياً، ولا سيما في الكفاح ضد الاستعمار ومسيرة بناء مؤسسات الدولة وخصوصاً في المجال التعليمي، كما دعمته في المحافل الدولية والإقليمية، حيث فقد "كمال الدين صلاح" مندوب الأمم المتحدة لدى الصومال حياته عام ١٩٥٧م ثمناً لجهوده من أجل حصول الصومال على الاستقلال والحفاظ على وحدته^(١٦). وكذلك نود الإشارة إلى أن مصر كانت في صدارة الدول العربية والإسلامية التي وقفت إلى جانب الصومال ودعمته في الحرب والأزمات التي مر بها، سياسياً وعسكرياً^(١٧)، كالحرب التي خاض ضد إثيوبيا في الفترة بين عامي ١٩٧٧م - ١٩٧٨م.

بادلت الحكومات التي مرت بالصومال ما بعد الاستقلال حتى سقوط حكومة سياد بري عام ١٩٩١م بالمثل، وظلت وفية ومقدرة لتلك المواقف، حيث ترسخت في أذهان الصوماليين على مدى عقود أن مصر حليفهم الأهم، وقد تمت ترجمة ذلك في المشاركة الصومالية في حرب أكتوبر، بخريجي أولى دفعات دورة المدفعية التي تم تقديمها للصومال من قبل الاتحاد السوفييتي حينها، كما أن الموقف الصومالي الممتنع عن

(١٤) أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، محمود محمد محمود خليل، ص ٢٣، نشر عام ١٩٩٨.

(١٥) «بعد مصر... هل الصومال في مرمى تهديدات سدود إثيوبيا»، ٥ أبريل ٢٠١٦، انظر: موقع عربي بوست.

(١٦) العلاقات المصرية الصومالية، ١٥ أبريل ٢٠١٩، انظر: موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.

(١٧) مقال بعنوان: نحن والصومال، ١٧ فبراير عام ٢٠١٧، السفير د. صلاح حليمية، انظر: موقع المصري اليوم.

الانضمام إلى المقاطعة العربية إثر اتفاقية «كامب ديفيد»، كان دليلاً واضحاً على أن الوقوف بالمستطاع مع الحليف المصري أمر مبدئي^(١٨).

إلا أن الأوضاع بدأت تتغير تدريجياً بعد أن دخل الصومال في أتون الحرب وصارت البلاد مرتعاً للتدخلات الأجنبية والإرهاب، ولم تكن مواقف مصر تجاه تلك التدخلات - رغم الجهود التي بذلتها على الصعيد السياسي - على المستوى الذي كان يتطلع إليه الصوماليون، وبالمثل لم تكن مواقفها تجاه التدخل الإثيوبي والكينى في الشؤون الصومالية طوال العقود الماضية حاسماً ومؤثراً بالقدر الكافي، ولم تمارس ضغوطاً على الإثيوبيين والكينيين لدفع البلدين إلى الكف عن دورهما المزعزع للاستقرار في الصومال، كما أنها لم تسع إلى إقناع الدول العربية والإسلامية بتقديم دعم مالي واضح للصومال.

فضلاً عن ذلك، اتخذت مصر موقفاً محايداً بشأن نزاع الحدود البحري بين الصومال وكينيا نظراً لعلاقاتها المتينة مع كينيا. وحاولت لعب دور سياسي لإنهاء النزاع بين الطرفين، إلا أن حكومة الرئيس فرماجو كانت تتطلع إلى أن تقف مصر والجامعة العربية إلى جانبه وتؤكد رفضها للدعوات الكينية على أجزاء من المياه الإقليمية الصومالية؛ كما فعل ذلك البرلمان العربي^(١٩). ونظراً لهذه التجربة يعتقد جزء من النخبة السياسية في الصومال أن يكون رجال الدولة مسؤولين، وأن يكون الحكم الواقعي والعقلاني أولوية على المبادئ والأحكام الأخلاقية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإثيوبيا الجارة القوية التي بيدها ملفات صومالية عديدة ومعقدة.

في حقيقة الأمر يجب التنبيه هنا إلى أن مصر قامت في السنوات الأخيرة وخاصة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بخطوات لتمتين العلاقة بين البلدين. وقامت وفود صومالية رفيعة المستوى وعلى رأسها الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو بعدة زيارات إلى القاهرة، كما زارت عدة وفود مصرية مقديشو، وجرى توقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والأمنية. غير أن تلك الخطوات لم تنجح حتى الآن في بناء علاقة استراتيجية بين البلدين، والسبب في ذلك غير واضح على وجه التحديد، إلا أن هناك تكهنات بوجود اختلاف في الرؤى حول القضايا السياسية في منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط.

الصومال والدول العربية: معيار التقارب والتباعد

إن الصوماليين غالباً ما يهتمون بالعلاقات الثنائية ذات المنفعة المتبادلة، ولذلك تجد كثيراً من الأحيان يتساءل بعضهم عما قدم لنا بعض الدول العربية حتى نتضامن معهم ونقف إلى جانبهم؟ بدأ مثل هذا

(١٨) قضية سد النهضة في ظل الواقع والعلاقات المصرية/ الصومالية، محمود عبدي، ٣ أبريل ٢٠١٦، انظر: موقع مركز مقديشو للبحوث والدراسات.

(١٩) مقالة بعنوان: البرلمان العربي يدعو كينيا إلى كف يدها عن الصومال، ٢٠ يونيو ٢٠١٩، انظر: موقع صحيفة البيان.

الرأي يطفو إلى السطح هذه الأيام بقوة وخصوصاً في مواقع التواصل الاجتماعي، ويرى قطاع من النخبة السياسية أن التوجه إلى القارة الأفريقية وإنهاء العداوات مع دول الجوار وخاصة إثيوبيا والتحالف معها، مقدم على الحفاظ على العلاقات مع بعض الدول العربية التي لم تتمكن من إنقاذ الصومال بعد سقوط نظام سياد بري، حيث عقد العديد من مؤتمرات خارج جهود الجامعة العربية، وكان من بينها مؤتمرات مصالحة في صنعاء، وأسمرا، وأديس أبابا، ونيروبي، وجيبوتي، وكان الدور العربي فيها رمزياً.

ولم يساهم الكثير من الدول العربية بشكل جدي وحقيقي في الحرب ضد الإرهاب الذي ينخر جسم الصومال منذ عام ٢٠٠٨م، كما لم يلعب دوراً كبيراً في مساعدة الصوماليين لمواجهة الكوارث الإنسانية باستثناء دول قليلة مثل: المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت. وكذلك قصرت الدول العربية بحق الثقافة العربية وتنميتها في الصومال عبر دعم المؤسسات الثقافية والقطاعات التعليمية والأكاديمية^(٢٠)، بل يكاد يكون الدور العربي غائباً عن المشهد الصومالي.

وتعاني العاصمة مقديشو في هذه المرحلة من غياب شبه تام للسفارات العربية في وقت يوجد سفراء الدول الإقليمية الأخرى في المدينة، وتبني فيها أكبر سفاراتها في العالم. فمعظم الدول الأوروبية والأفريقية أرسلت بعثاتها إلى الصومال، بل لها وجود رسمي في مقديشو، في حين لم يعين بعض الدول العربية بعثاتها لدى الصومال. وحتى الدول التي عينت سفراء في الصومال لا توجد بعثاتها في مقديشو، بل تدير شؤونها من دول الجوار باستثناء عدد قليل منها.

الخاتمة

إن الصومال في عهد حكومة محمد عبد الله فرماجو جزء في تحالفات تضم قوى إقليمية تتشكل في منطقة القرن الإفريقي، وإن مواقفه من مجمل القضايا العربية وعلى رأسها قضية سد النهضة الإثيوبي يحددها مدى تطور العلاقة مع إثيوبيا أو مع تلك القوى سلباً أو إيجاباً. ويبدو أن قراره واضح في هذا الإطار ولن يساوم علاقته مع إثيوبيا على الأقل في هذه المرحلة، بغض النظر عن الموقف الشعبي والكيانات السياسية الأخرى، ما دامت إثيوبيا تساهم في تعزيز حكم الرئيس فرماجو ورئيس الوزراء حسن علي خيري، وتقوية حظوظهما في الانتخابات العامة المتوقع إجراؤها بحلول عام ٢٠٢١م.

ومما يعزز هذا الرأي أن الحكومة الصومالية تذهب بعيداً في مواجهة مصر، وتقوم حالياً بإيقاف النشاطات الثقافية المصرية في الصومال، وكان آخرها إغلاق مدرسة ١٥ مايو الشهيرة في مقديشو التي كانت تديرها البعثة التعليمية المصرية لأسباب غير معروفة. وقد اكتفى وزير التعليم الصومالي عبد الله

(٢٠) العلاقات العربية الإقليمية.. الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص ٢١٨، نشر الكتاب في نوفمبر ٢٠١٨.

جودح بري بالقول: إن القرار جاء بناء على مصلحة الدولة ونرغب في تحويلها إلى مدرسة لتدريب المعلمات. بالإضافة إلى ذلك موقفها تجاه سد النهضة الذي اعتبره البعض حياداً سلبياً.

لكن أضيف في هذا الشأن أن الأوضاع السياسية في الصومال غير مستقرة، وأنه في حال صعود قوى سياسية أخرى في الانتخابات المقبلة إلى السلطة يمكن أن تتغير مواقف الصومال تجاه سد النهضة ومصالح الدول العربية في المنطقة، وتكون قراراتها بهذا الشأن أكثر تماشياً مع المواقف العربية؛ لأن موقف الصومال الحيادي تجاه النزاع القائم بين مصر وإثيوبيا فاجأ كثيراً من الصوماليين واعتبروه قراراً لا يراعي طبيعة العلاقة التاريخية بين الصومال وجمهورية مصر العربية. وقد ندد بالقرار نواب في البرلمان الصومالي ومسؤولون سابقون واعتبروه خضوعاً للضغط الإثيوبي، ومن هؤلاء المسؤولين النائب في مجلس الشعب الفيدرالي ووزير شؤون الخارجية الصومالي السابق مهد صلا، ووزيرة شؤون المساعدات وإدارة الكوارث الإنسانية السابقة الدكتورة مريم قاسم⁽²¹⁾.

(21) <https://twitter.com/DrMaryanQasim>

تداعيات سلام القرن الأفريقي وتأثيراته على سد النهضة الإثيوبي : موقف كل من أريتريا وجيبوتي

حسن إدريس طويل/ كاتب أريتري مقيم في القاهرة

مدخل

يحصّر الكثير من المراقبين السلام بين الجارتين إثيوبيا وإريتريا، الذي أنهى الصراع الطويل، في التوقف عندهما دون أن يرمي بظلاله على منطقة القرن الأفريقي على أقل تقدير. ما نود الإشارة إليه أن عملية السلام بالفعل شملت عدداً من دول القرن الأفريقي تأتي في المقدمة إثيوبيا، وجيبوتي، واللذان كانتا على قطيعة تامة وحروب حدودية مع أريتريا. إضافة إلى الصومال الذي كان يتهم أريتريا بدعمها لحركة الشباب الإسلامية، التي توصف بالإرهابية.

إن السلام يتجلى بوضوح ليخلق واقعاً جديداً، يسعى لتجاوز الكثير من الأزمات والمحن التي أصابت منطقة القرن الأفريقي، التي أنهكت إنسانه بالفقر والجهل والصراعات، وأزهقت الكثير من الأرواح، وهو ما ترتب على منطقة القرن الأفريقي هدوءاً نسبياً، ونوعاً من الاستقرار، لتثمر اتفاقية أسمرات للتعاون والتنمية المشتركة بين الدول الثلاث (إثيوبيا، وأريتريا، والصومال) في يناير ٢٠٢٠م، تقارباً كبيراً في وجهات النظر في القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

سلام القرن الأفريقي

هل كانت انطلاقة إثيوبيا بقيادة رئيس الوزراء أبي أحمد لنشر سياسة السلام وتبنيها؛ من أجل خلق تكتل من دول الجوار يتضامن مع إثيوبيا في تحقيق حزام وطوق أمني لمشروع سد النهضة المتوقع أن ينتج طاقة كهربائية تصل إلى ٦ آلاف ميغاوات ويتم تسويقها إلى دول المنطقة؟ وهنا يتبادر تساؤل آخر: هل سيحقق سد النهضة الكبير حلم الشعب الإثيوبي ومنطقة القرن الأفريقي بالخروج من الفقر، والولوج لدنيا الاستقرار، والأمان، والرفاهية؛ لما يمكنه أن يغطي حاجة دول الجوار - جيبوتي، الصومال،

أريتريا، السودان بشقيه شمالاً وجنوباً - بالطاقة الكهربائية النظيفة، فهي أهم مرتكز للتنمية والصناعات التحويلية إذ تفتقر إليها بشدة دول مثل أريتريا والصومال وجيبوتي..؟ مع العلم بأن هذه المبادرات جاءت تزامناً مع صعود نجم أبي أحمد الذي يسعى إلى الخروج بإثيوبيا والمنطقة كلياً إلى فضاءات أرحب، معولاً على سد النهضة والتنمية والتعاون بين دول القرن الأفريقي، والقفز من خلاله إلى هذه الفضاءات، بالرغم من أنه يواجه تحديات متشابكة داخلية وخارجية.

المصالحة الإثيوبية الأريتيرية

بعد تنصيب الدكتور / أبي أحمد رئيساً لوزراء إثيوبيا، بدأ بالسعي الحثيث للسلام على المستوى المحلي والإقليمي، وذلك برفع تهمة الإرهاب عن التنظيمات الإثيوبية المسلحة المعارضة، ومد يد السلام لأريتريا لإنهاء حالة الحرب، والاستجابة السريعة من الرئيس الأريتري، وسعيه لترميم العلاقات الأريتيرية الصومالية من جهة أخرى، وقد لعب بعض دول الإقليم أدواراً مباشرة وغير مباشرة في ضمان عملية السلام. إن الإعلان المشترك للسلام والصداقة بين إريتريا وإثيوبيا تضمن عدة نقاط مهمة تشمل: إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وترسيم الحدود، وفتح حقبة جديدة من السلام والصداقة، والسعي نحو إقامة تعاون وثيق بين البلدين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً، بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الإثيوبي والإريتري، واستئناف نشاط وحركة التجارة والنقل والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والسعي المشترك نحو ضمان السلام والتنمية والتعاون الإقليمي في المنطقة. وهذا يعد خطوة مهمة تجعل من أريتريا مرتبطة مع إثيوبيا بكتلة من المصالح المباشرة. وقد تجعل من أديس أبابا شريكاً سياسياً واقتصادياً إقليمياً في المستقبل.

انعقاد اجتماع القمة الثلاثي

التأم جمع رؤساء إثيوبيا وإريتريا والصومال بعد سنوات طويلة من القطيعة، ليجلسوا على طاولة واحدة في سبتمبر ٢٠١٨م في العاصمة الأريتيرية أسمرا، لطرح خطط وبرامج تهدف إلى الاتفاق لتعزيز التكامل الاقتصادي للقرن الأفريقي بالتنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون وفتح الحدود للتجارة. كما اتفقوا على إعطاء الأولوية لتعبئة مواردهم البشرية والطبيعية وتحييد المخاطر الأمنية المشتركة، وأكدوا ثلاثتهم على العمل من أجل التحول التاريخي لمنطقة القرن الأفريقي نحو السلام والتكامل، وشددوا على تعزيز تضامنهم ودعمهم المتبادل في مواجهة التحديات التي سيواجهونها بشكل فردي أو جماعي^(١).

(١) موقع أوول أفريكا ١١ سبتمبر ٢٠١٨.

أهم ما ورد في البيان الرئاسي الثلاثي

على الصعيد الأمني، صاغ الزعماء الثلاثة خطة شاملة لمكافحة وتحييد التهديدات المشتركة التي يواجهونها، بما في ذلك الإرهاب والاتجار بالأسلحة وتهريب البشر والمخدرات. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اتفقوا على إعطاء الأولوية لتعبئة مواردهم البشرية والطبيعية الوفيرة، وبناء وتحديث وترابط بنيتهم التحتية وتطوير قطاعاتهم الإنتاجية والخدمية^(٢)، وهو ما يؤذن بمشروع إقليمي تقوده إثيوبيا بصفتها الدولة الأكبر والاقتصاد الأعظم.

التوجه الأفريقي: دعم موقف إثيوبيا

أكد الرئيس الكيني، أوهورو كينياتا، على التزام مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، في إشارة إلى رفض الاتفاق الذي أعدته الولايات المتحدة بخصوص الخلاف المصري الإثيوبي حول سد النهضة. وفي كامبالا، دعا الرئيس الأوغندي، يوري موسيفيني، إلى قمة لقادة دول حوض النيل. وكذلك رؤية دولة جنوب أفريقيا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي على الحل الأفريقي^(٣). وبذلك يمكن القول إن إثيوبيا تراهن على تضامن الدول الأفريقية. في حين وقفت الدول العربية مع جمهورية مصر العربية.

موقف جامعة الدول العربية المؤيد للحقوق المصرية

اتخذت جامعة الدول العربية في اجتماعها التشاوري لوزراء الخارجية قراراً بالتضامن مع مصر في مواجهة المخاطر والتهديدات المحتملة للماء وتشغيل سد النهضة، ورفض المساس بالحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل والتشديد على أن الأمن المائي لمصر والسودان جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي. وذلك في وقت تشهد الجامعة خلافات في بعض القضايا المحورية، وتباين في وجهات النظر في أغلب القضايا المطروحة في جدول الأعمال للدورة العادية ١٥٣ في مطلع شهر مارس ٢٠٢٠م.

ليتحفظ السودان على مشروع القرار ويطلب عدم إدراج اسمه معرباً عن أن القرار ليس في مصلحته، ويجب عدم إقحام الجامعة العربية في هذا الملف، ليتطابق مع الرؤية الأفريقية التي ترى معالجة قضاياها ومشكلاتها داخل البيت الأفريقي. وتأتي قوة موقف القادة الأفارقة تجاه المبادرة الإثيوبية؛ بسبب رفض رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي بشدة سابقاً مبدأ مثل القادة الأفارقة للجنائية الدولية،

(٢) ٥ سبتمبر ٢٠١٨ وكالة رويترز.

(٣) موقع ميدل إيست مينتور ٤ أبريل ٢٠٢٠.

ورؤيته بأن تتم المحاكمات داخل البيت الأفريقي، عبر قرارات مجلس السلم والأمن الأفريقي، عندما طالبت الجناية الدولية بمثل الرئيس الكيني والرئيس السوداني.

الموقف الجيبوتي من سد النهضة

يشكل ميناء جيبوتي المنفذ الرئيس الذي تمر عبره ما يقارب ٩٠ في المائة من جملة الصادر والوارد للأسواق الإثيوبية التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ مليون نسمة حيث تمثل أقوى الاقتصاديات الأفريقية نمواً، وذلك منذ العام ١٩٩٨م إثر اندلاع الحرب الحدودية الإثيوبية الأريتيرية. ويربط البلدين طريقان؛ أحدهما أسفلت، والآخر خط سكك حديد كهربائي حديث، كما تمتاز العلاقة بين البلدين بالمتانة. تحقيق هذا النمط المشترك المتمثل في النقل من إثيوبيا إلى ميناء تاجوراء للتصدير إلى بقية دول العالم، يستخدم لرسو سفن الشحن والتي تحمل البضائع إلى أسواق إثيوبيا، «أن النظام المتعدد الوسائط سيمهد الطريق لتكثيف الحركة التجارية بين جيبوتي وإثيوبيا التي تعد شريكاً رئيسياً لبلادنا، كما سيوفر إنشاء مركز الإمداد الجديد لدولة إثيوبيا مكاسب اقتصادية لبلادنا بفضل الموقع الاستراتيجي المميز الذي يوفر خدماته»^(٤).

، في مبادرة تضامنية متفردة من الحكومة الجيبوتية أعلنت سلطة الموانئ والمناطق الحرة «منح كافة الصادرات الإثيوبية، إعفاء كاملاً من رسوم المناولة لمدة شهرين، ابتداء من ١٦ أبريل الجاري، ويأتي القرار كأحد إجراءاتها للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على دول المنطقة، وفق بيان صادر عن سلطة الموانئ والمناطق الحرة، والذي أشارت فيه إلى أن نشاط حركة الصادرات والواردات في موانئ بلادنا، هي أحد أهم روافع تعزيز الاقتصاد الوطني، كما دعت فيه وكلاء النقل البري إلى المبادرة لذات الخطوة، كبادرة تضامن في ظل الوباء الذي تواجهه المنطقة والعالم برمته»^(٥).

تعتزم إدارة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد إعادة تأسيس البحرية الإثيوبية، وقد ناقش ذلك خلال زيارته إلى جيبوتي في أكتوبر ٢٠١٩م، في إطار اتفاق التعاون الدفاعي المشترك.

ومن المرجح أن تتمركز البحرية الإثيوبية في شمال دولة جيبوتي في ميناء تاجوراء، وهو ما يفتح الطريق بشكل خاص أمام فرنسا للمساعدة في إنشاء البحرية الإثيوبية بناء على أول اتفاق للتعاون العسكري بين إثيوبيا وفرنسا، يشمل المساعدة على بناء البحرية، في الوقت الذي تسعى فيه باريس إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والروابط التاريخية، حيث أنشأت فرنسا أول خط سكك حديد يربط بين

(٤) موقع القرن الجيبوتي ١١ أبريل ٢٠٢٠.

(٥) موقع القرن الجيبوتي ١٥ أبريل ٢٠٢٠.

أديس أبابا ومستعمرة جيبوتي الفرنسية في عام ١٩١٧م في عهد الإمبراطور منليك الثاني الذي يعتبر مؤسس إثيوبيا الحديثة. تشكل البحرية الإثيوبية الجديدة هو مبادرة تلقت الدعم من فرنسا، وتم الاتفاق على هذا المشروع خلال زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في مارس ٢٠١٩م إلى أديس أبابا، «كجزء من مساعيه الخاصة لتعزيز علاقاته الاقتصادية مع إثيوبيا، والإسهام بمساعدة الحكومة على بناء القوات البحرية»^(٦).

يظهر الموقف الجيبوتي داعماً قوياً لإثيوبيا؛ لما تتميز به العلاقات الثنائية بين البلدين بالمتانة التي امتدت لأكثر من عشرين عاماً من الارتباط بالمصالح المتبادلة، باستخدام إثيوبيا للموانئ الجيبوتي وكذلك وجود اتفاقية الدفاع المشترك، وذلك يتجلى واضحاً من خلال خطاب وزير الخارجية الجيبوتي السيد / محمد سعيد في الاحتفال بيوم الصداقة الإثيوبية الجيبوتية: «لا يمكن لأي شخص أن يخمن بسهولة الأهمية القصوى للعلاقة المتينة بين إثيوبيا وجيبوتي إلى ما وراء الروابط الثنائية مع التكامل الإقليمي، فقد قمنا ببناء البنى التحتية معاً طوال الفترة السابقة»^(٧)؛ من ربط الطاقة الكهربائية، وتوصيل خطوط الاتصالات والألياف البصرية، وتوصيل المياه، وخط السكك الحديدية الكهربائية، وخط أنابيب الغاز الطبيعي.

الموقف الجيبوتي في الآونة الأخيرة يشوبه بعض من الضبابية، وتجلى ذلك في الموافقة على قرار التضامن مع مصر في الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب الأخير. ويبدو على الأفق السياسي لجيبوتي ظهور تعرجات بسبب عدم دعوتها للمشاركة في قمة الدول الثلاث في أسمر، كذلك الخوف من تغول الموانئ الأريتيرية وميناء بربرة الصومالي على جزء من حصتها في الأسواق الإثيوبية، وذلك بعد الاتفاق بين الحكومة الإثيوبية وحكومة صومالي لاند على استحواذ إثيوبيا نسبة ١٩ بالمئة في ميناء بربرة، وتحتفظ موانئ دبي العالمية بحصة ٥١ بالمئة، بينما تحتفظ حكومة إقليم صومالي لاند بـ ٣٠ بالمئة. ومن جهة أخرى يلمح خطاب رئيس الوزراء الإثيوبي / أبي أحمد خلال زيارته مطلع سبتمبر ٢٠١٨م إلى مينائي عصب ومصوع الإريتيرية؛ بالتوجه إلى الاستفادة من خدمات الموانئ الأريتيرية، وقد «أعرب عن تقديره العميق للعمل التحضيري الجاري من قبل الحكومة الإريتيرية لتعزيز خدمات الموانئ والبنية التحتية للطرق ذات الصلة بربط الموانئ الأريتيرية بأثيوبيا»^(٨).

(٦) وكالة رويترز ١٢ مارس ٢٠١٩.

(٧) موقع أوول أفريقيا ٦ ديسمبر ٢٠١٨.

(٨) ٥ سبتمبر ٢٠١٨ رويترز.

الموقف الأريتري من السد

إن أسمرأ في موقف لا تحسد عليه، فهل يتسنى لها أن تلعب دوراً في إخماد نيران أزمة سد النهضة؟ إن عدنا لعلاقاتها بمصر فهي تمتاز بالمتانة، ضاربة في عمق التاريخ، ولم يشبها فتور منذ عهد الخديوي إسماعيل باشا. والجدير بالذكر أن تأسيس جبهة التحرير الأريتريّة تم في القاهرة عام ١٩٦٠م. وتعد القاهرة حليفاً استراتيجياً لأسمرأ حيث كانت الداعم الرئيس خلال الحرب الحدودية الأخيرة مع إثيوبيا. وعندما سئل الرئيس الأريتري في مقابلة للتلفزيون المحلي في فبراير الماضي عن السد والعلاقات الثنائية قال: (من حق الشعب الإثيوبي أن يعمل على تنمية موارده الطبيعية، وإن علاقاتنا مع شعوب المنطقة أزلية، وسنعمل على تعزيز التعاون بما يرتبط بمصلحة شعبنا ليخرج بالبلدين إلى فضاء جديد يمكن استغلاله جيداً لتعويض الكثير من الفرص التي كان من الممكن أن تشكل تحولاً كبيراً في المنطقة. وإن ما يجري في محيطنا لن يجعلنا نقف موقف المتفرج الأمر الذي يحتم علينا أن نساهم في استقرار المنطقة، كما لا يجب أن ننتظر القوة الدولية والإقليمية لعمل شيء مفيد يساهم في خلق حلول عادلة لأزماتنا مع علمنا التام بأن هذه القوة تضع أجندتها الخاصة بما يخدم مصالحها). يبدو على أسمرأ موقف الحياد، غير أنه بإمكانها أن تلعب دوراً مؤثراً في تقريب وجهات النظر في أزمة السد. وإن ما تمثله السوق الإثيوبية الكبيرة، وقرب الموانئ الأريتريّة لها، والتداخل الاثنى بين البلدين، واحتياج أريتريا للطاقة الكهربائية المتوفرة والتي ستفيض عن حاجة إثيوبيا حين اكتمال السد؛ هي كلها عوامل تظهر الحاجة الماسة للبلدين للتكامل والتعاون، وبمبدأ المصالح المشتركة وارتكازاً على اتفاقية أسمرأ للتعاون والتنمية بين إثيوبيا، وأريتريا، والصومال، والاتفاق الأخير على خطة العمل المشتركة للعام ٢٠٢٠م ومعالها: توطيد السلام والاستقرار والأمن، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي الفعال.

أحد أهم التحديات التي تواجه عملية السلام بين البلدين، وتطبيق بنود الاتفاقات حالة العداء المستحكم بين أسمرأ والجبهة الشعبية لتحرير تجراي (الوياني)^(٩)، التي تدير إقليم تجراي شمال إثيوبيا، الذي يحادد دولة أريتريا، وبه أربعة مكونات قبلية مشتركة بين البلدين. وقد احتدم النزاع مع سلطة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد من جهة، وبدا واضحاً رفض الدخول في حزب الازدهار الذي دعا إلى تأسيسه أبي أحمد، والذي تأسس على أنقاض الحزب الحاكم (الأهودق)^(١٠)، وكذلك عدم تصفية جذور الخلاف مع دولة أريتريا من جهة أخرى وهو ما يرويه بأنه سلام فوق مقصور، الهدف منه تقويض سلطتهم، حيث يرى الرئيس الأريتري إسياس أفورقي أن (الوياني) هم أسُّ البلاء، ومن أشعلوا الحرب، وقد أوضح ذلك في

(٩) الوياني: لغة السابق أو طليعي، حركة ثورية تأسست في إقليم تجراي-شمال إثيوبيا- في أربعينيات القرن الماضي.

(١٠) الإهودق: الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية تأسست في ١٩٨٨ بائتلاف بين أربعة أحزاب ثورية.

خطاب قبوله بمبادرة رئيس الوزراء الإثيوبي وكذلك أغلب خطابه. والجدير بالذكر أن تنظيمي الشعبية لتحرير أريتريا وتحرير تجراي كان بينهما تحالف قوي وأنجزا التحرير معاً، وقد طفا خلافهما على السطح بعد إصدار أريتريا لعمليتها في ١٩٩٧م، ولكن الجذور تمتد لأمد بعيد قبل الاستقلال، وهي خلافات مفاهيم ورؤى، غير أن القواسم المشتركة بينها كثيرة جداً يجمعهما تاريخ نضالي، وتركيبات إثنية مشتركة، ولغة، وتصاهر،... إلخ.

الخاتمة

تأتي اتفاقية أسمرات للتعاون بين الدول الثلاث إثيوبيا، وأريتريا، والصومال بما قدمته من طوق نجاة لكسر الحصار الاقتصادي والعزلة الدولية على أسمرات. وتعتبر دولة أريتريا الراح الأكبر من عملية سلام القرن الأفريقي بفرص عودتها إلى محيطها الإقليمي، حيث شكلت عملية التطبيع الإريترية الإثيوبية رياح تحول جديد لمنطقة القرن الأفريقي التي ظلت تفرخ الصراعات والأزمات. مشروع سلام القرن الأفريقي يأتي ضد المكاسب الجيبوتية، ويتضح ذلك في استثناء جيبوتي من القمة الثلاثية المنعقدة في أسمرات في يناير ٢٠٢٠ لبلورة اتفاقيات التحول التاريخي لمنطقة القرن الأفريقي نحو السلام والتكامل.

كل المؤشرات توحى إلى تقليص إثيوبيا من احتياجاتها لخدمة الموانئ الجيبوتية لصالح الموانئ الأريتيرية وميناء بربرا الصومالي، وهو ما ينبئ بظهور حراك جديد في المنطقة قد تتصدره جيبوتي رداً على ما ستجنيه من خسائر في الجوانب الاقتصادية. إلا أن كل هذا الحراك السلمي في القرن الأفريقي يصب في النهاية في دعم مكانتها في كل شرق أفريقيا.

إن هل تبدي إثيوبيا مرونة في التفاوض بما تطرحه قادم الأيام من أسئلة، وإدارة الصراع السياسي بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية والتي تضع في مقدمتها مشروع سد النهضة؟

المجتمع الإسلامي في جنوب أفريقيا الواقع والمستقبل

رمضان أحمد بريمة / كاتب سوداني مقيم في جنوب أفريقيا / ديربان

مقدمة:

تتكون التركيبة السكانية لجنوب أفريقيا من ثلاث مجموعات رئيسة يسهل التمييز بينها من خلال الملامح وهي: البيض (٩,٦٪)، والسود (٨٠,٩٪)، والملونون (٨,٨٪)، والآسيويون والهنود (١,٢٤٪)^(١). أما البيض فهم ذوو أصول أوروبية وأغلبهم من هولاندا جيء بهم بالسفن كسجناء منفيين من قبل السلطات الهولندية في القرن السادس عشر، ولكن البداية الفعلية لاستقرار البيض في رأس الرجاء الصالح كان في العام ١٦٥٢م مع استقرار شركة الهند الغربية الهولندية^(٢) (VOC) Dutch East India Company). وآخرون جاؤوا من بريطانيا وأمريكا أثناء فترة الاستعمار. وأما السود فهم الأغلبية الأفريقية التي تضم مختلف القبائل الأفريقية المعروفة بقبائل البانتو. وأما الملونون فهم ثلاثة أصناف أيضاً ويمكن التمييز بينهم كذلك من خلال الملامح. الصنف الأول هم المولودون نتيجة التزاوج بين البيض والسود ويتوزعون في مختلف أنحاء البلاد ولكن بصورة خاصة في مدينة كيب تاون ويشبهون العرب عموماً، والصنف الثاني هم من ذوي الأصول الماليزية المنفيين من سلطات الاستعمار الهولندي في القرن السادس عشر، ويتمركزون في مدينة كيب تاون بصورة أساسية والمدن الساحلية الجنوبية، بيد أن ملامح جنوب شرق آسيا واضحة فيهم. والصنف الثالث هم من ذوي الأصول الآسيوية وأغلبهم الهنود الذين جيء بهم من الهند كرقيق وعمال في مزارع قصب السكر في إقليم الناتال على الساحل الشرقي.

(1) <https://businesstech.co.za/news/government/260219/south-africas-white-population-is-still-shrinking/>

(2) https://en.wikipedia.org/wiki/White_South_Africans

نظام الفصل العنصري

جنوب أفريقيا معروفة عبر التاريخ الحديث بنظام الفصل العنصري الذي حكم الأغلبية السوداء والمجموعات العرقية الأخرى بالحديد والنار منذ ١٩٤٨م عند استقلال البلاد من الاحتلال البريطاني، الذي ما إن خرج حتى سلم حكم البلاد للأقلية البيضاء المسماة بالبوير (Boer). أهم ملامح نظام الفصل العنصري أنه ميز بين المواطنين على أساس الانتماء العرقي واللون ومن ثم بناء الحقوق والواجبات على هذا الأساس بموجب قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠م^(٣) (Population Registration Act, 1950). فالأغلبية السوداء لها وسائل خاصة للنقل العام ومطاعم ومرافق هي أقل ما يقال عنها أنها في أدنى مستوى، بينما الأقلية البيضاء تتمتع بأرقى الخدمات حيث تجد لافئات مكتوب عليها «للبيض فقط» (Whites Only). هذا الوضع كان مؤطراً بقوانين تحدد الحقوق والواجبات والسلوك مع التمييز الواضح ما بين الأقلية البيضاء الحاكمة والمستأثرة بكل شيء والأغلبية السوداء المحرومة ومعها الملونون الذين كانوا في درجة أعلى بعض الشيء من السود.

شهدت فترة الفصل العنصري مقاومة شرسة من قبل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وقد لاقى السود شتى صنوف التنكيل من قتل ونفي وتعذيب وسجن إلى أن تكلم النضال بالنجاح وانهمز نظام الفصل العنصري عام ١٩٩٤م وبطريقة سلمية، حيث أيقنت الأقلية البيضاء استحالة استمرار النظام العنصري بعد أن تخلت عنها كل من أمريكا وبريطانيا تحت ضغط الجماعات الناشطة في مجال حقوق الإنسان. جرى اتفاق بين النظام الحاكم آنذاك بقيادة وليام دو كلارك (William De Klerk) وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة نلسون مانديلا الذي قضى في السجن أكثر من ربع قرن، فيما عرف باتفاقية كوديسا^(٤) عام ١٩٩١م ((Convention for Democratic South Africa (CODESA)، ويعود الفضل لمانديلا في إقناع أركان حزبه بالعفو عن الجرائم التي اقترفها البيض في حق المجموعات الأخرى وذلك من أجل خلق مجتمع قائم على التسامح وبعيداً عن الانتقام حيث تم تكوين ما عرف بلجنة الحقيقة والمصالحة^(٥) التي تم إنشاؤها عام ١٩٩٥م (Truth and Reconciliation Commission TRC) للعفو والصفح عن الماضي والتقدم نحو مستقبل جديد يسوده العدل والمساواة لكل المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية. حزب المؤتمر الأفريقي^(٦) (ANC) هو الذي ظل يحكم البلاد عبر صندوق الاقتراع منذ نهاية الفصل العنصري حتى اليوم، ويحظى بتأييد واسع من مختلف ألوان الطيف الجنوب أفريقي بفضل دوره الحاسم في إنهاء نظام الفصل العنصري وبطريقة سلمية.

(3) https://en.wikipedia.org/wiki/Population_Registration_Act_1950

(4) <https://www.sahistory.org.za/article/convention-democratic-south-africa-codesa>

(5) [https://en.wikipedia.org/wiki/Truth_and_Reconciliation_Commission_\(South_Africa\)#Creation_and_mandate](https://en.wikipedia.org/wiki/Truth_and_Reconciliation_Commission_(South_Africa)#Creation_and_mandate)

(6) <https://www.anc1912.org.za>

بالرغم من نهاية نظام الفصل العنصري، وسن الشرائع التي تجرم من يسلك سلوكاً أو يتلفظ بما يفهم منه تمييز عنصري، إلا أن آثاره الاجتماعية لا زالت قائمة، أبرزها:

- النظرة الدونية تجاه السود لا زالت قائمة، ويبرز ذلك من خلال التعليقات الساخرة والهجوم الشرس من الإعلام على شخص رئيس الجمهورية الذي يكون دائماً من السود، بما ليس له مثيل في أي دولة أفريقية. وقد نال الرئيس السابق جاكوب^(٧) زوما حظاً وافراً من التنكيل الإعلامي وقبلة الرئيس تابو امبيكي.
- التقسيم السكاني على أساس عرقي، حيث توجد أحياء للسود فقط وأخرى للملونين وأخرى للبيض، بالرغم من أن القانون يسمح لأي شخص بأن يسكن حيث يريد طالما أن وضعه المالي يمكنه من ذلك.
- لا يزال المسلمون السود يعانون تمييزاً واضحاً من إخوانهم من ذوي الأصول الهندية، وتوجد بين الاثنين عداوة غير معلنة. ويشعر المسلمون السود بغبن تجاه إخوانهم الهنود باعتبار أن هؤلاء حجبوا عنهم الإسلام واستخدموه لأغراضهم الخاصة حتى مجيء المسلمين الآخرين من أفريقيا.
- على الرغم من اتساع رقعة الطبقة الوسطى خلال العقدين الماضيين حيث يحتل فيها السود الصدارة إلا أن الفقر لا يزال يسيطر على غالبية سكان البلاد من السود.

تركيبة المسلمين في جنوب أفريقيا

يعتبر المسلمون أقلية ضئيلة في جنوب أفريقيا إذ يبلغ تعدادهم دون المليون حسب الإحصاءات الرسمية بما نسبته أقل من ٢,٥٪. يتصور الناس في جنوب أفريقيا أن الإسلام دين أجنبي، حيث يشكل ذوو الأصول الهندية الأغلبية بالإضافة إلى الملونين خاصة من كيب تاون. السود يعتبرون أقلية في المكون الإسلامي للبلاد ولكنهم الأسرع نمواً^(٨) إذ تشهد كل المدن توجهاً نحو الإسلام وأغلب الأطفال الدارسين في «المدارس القرآنية» و«المدارس الإسلامية» من عائلات مسيحية^(٩).

أغلب المؤذنين على امتداد البلاد هم من ذوي الأصول الملاوية. وهناك وافدون آخرون وبالرغم من قلتهم إلا أن أثرهم أعمق وهم الصوماليون والآخرون القادمون من غرب أفريقيا كالسنگاليين وغيرهم. ويتعمق أثرهم في أنهم يتزوجون من المحليين ويكوّنون أسراً مسلمة.

الموجات الأولى من هجرة الهنود إلى جنوب أفريقيا كانت في الفترة ١٨٦٠م - ١٩١١م حيث جيء بهم من قبل السلطات البريطانية كعمال لمزارع قصب السكر في إقليم الناتال قبالة ساحل المحيط الهندي،

(7) <https://www.iol.co.za/news/politics/the-man-portrayed-in-the-media-is-nothing-like-jacobzuma-dudu-myeni-19755735>

(8) Haron, M. 2001. "Conflict of Identities: The Case of South Africa's Cape Malays". Paper presented at the "MALAY WORLD CONFERENCE", Kuala Lumpur, 12-14 October 2001.

(٩) في حوار الكاتب مع فيصل باسا الذي يدير مدارس قرآنية في مناطق الزولو ببلدة إسكورت في إقليم الناتا

وبعضهم جاء من تلقاء نفسه كتاجر.^(١٠) ومع أن نظام الفصل العنصري الذي فُرض على البلاد بمجيء الحزب الوطني (National Party) عام ١٩٤٨م قد ميّز الهنود كشريحة قائمة بذاتها؛ إلا أن الاعتراف بهم كمواطنين دائمين كان في العام ١٩٦١م.

ومع انتشار التعليم العام أخذ الهنود نصيب الأسد من التعليم الرسمي فبرز منهم الأطباء والمهندسون والمحامون وغير ذلك من المهن البارزة. وقد مكنهم هذا المستوى التعليمي الرفيع من المساهمة النوعية على كل المستويات. فعلى مستوى النضال السياسي ضد نظام الفصل العنصري لعبت شخصيات هندية مرموقة دوراً بارزاً أمثال: أحمد كاترادا^(١١) (Ahmed Kathrada)، والبروفسور فاطمة مير^(١٢) (Fatima Meer)، وماك مهاراج^(١٣) (Mac Maharaj) وغيرهم. ويذكر أن المهاتما غاندي وصل جنوب أفريقيا عام ١٨٩٣م^(١٤) ليشغل محامياً لدى رجل أعمال مسلم، وقد صادف معاملة عنصرية ألهمت فيه شعلة النضال. لذلك يصنف غاندي ضمن مناضلي حركة التحرر الجنوب أفريقية.

بفضل هذه الامتيازات التاريخية يشغل الهنود المسلمون اليوم في جنوب أفريقيا موقعاً مرموقاً إذ يسيطرون على تجارة التجزئة بصورة واسعة فضلاً عن العقارات والتجارة العامة. ومنهم نسبة كبيرة جداً في الوظائف المهنية كأساتذة الجامعات وكحامين ومديري منظمات وموظفي سلك دبلوماسي ونحو ذلك. المسلمون الهنود يتبعون المذهب الحنفي ولهم مراجعهم الدينية المحلية والخارجية. من أبرز مؤسساتهم الدينية مجلس العلماء (Ulema Council).

وأما الملونون المنحدرون من أرخبيل الجزر الأندونيسية فهم غالباً ينحدرون من العبيد الذين استجلبتهم شركة الهند الشرقية الهولندية من المستعمرات الهولندية التي خضعت تحت سيطرة الهولنديين في الفترة ١٦٤١م-١٨٢٤م. بعد ذلك جاءت موجات من السجناء المنفيين خاصة من المشايخ والعلماء الذين عارضوا الوجود الهولندي في بلادهم. وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية (Dutch East India Company) هي التي أشرفت على عملية ترحيل هؤلاء العبيد وسجناء الرأي من الأرخبيل الإندونيسي إلى رأس الرجاء الصالح (Cape of Good Hope) التي تعرف اليوم بمدينة كيب تاون، وهي في الأصل كانت محطة رئيسة للسفن من أوروبا عبر المحيط الأطلسي إلى آسيا.^(١٥)

(10) Vahed, G. 2000a. "Indian Islam and the meaning of South African Citizenship - A Question of Identities". Transformation, 43. (September 2000): 25-51

(11) <https://www.sahistory.org.za/people/ahmed-mohamed-kathy-kathrada>

(12) <https://www.sahistory.org.za/people/professor-fatima-meer>

(13) <https://www.sahistory.org.za/people/satyandranath-mac-maharaj>

(14) <https://www.sahistory.org.za/people/mohandas-karamchand-gandhi>

(15) https://en.wikipedia.org/wiki/Cape_Malays

على الرغم من أن الملونين في كيب تاون احتفظوا بإسلامهم عبر القرون من حيث مظهرهم وممارسة شعائهم الدينية وبناء المساجد؛ إلا أن مستوى التعليم الرسمي وسطحهم منخفض جداً بالمقارنة مع المسلمين من ذوي الأصول الهندية. وهذا له قصة قديمة ممتدة إلى عهد السلطات الاستعمارية الهولندية التي كانت تمنع الدعوة الإسلامية وتعاقب كل من يظهر شعائر الإسلام مقابل تشجيع التنصير ومكافحة كل من يتنصر.^(١٦) لذلك عزف المسلمون عن إدخال أبنائهم في المدارس الحكومية. فأصبح العزوف عن التعليم جزءاً من ثقافة المجتمع حتى بعد زوال الاستعمار الهولندي وحلول الاستعمار البريطاني محله وبعده نظام الفصل العنصري. وكانت نتيجة هذا العزوف عن التعليم أصبح المسلمون الملونون مشهورين بالمهارات الفنية كالبناء والحداثة والنجارة والسمكرة وغير ذلك.

المسلمون الملونون يتبعون المذهب الشافعي ولهم علماءهم ومؤسساتهم الدينية أبرزها مجلس القضاء الإسلامي (Muslim Judicial Council) وهو الجسم الذي يتولى الشؤون الدينية ومعتز به من قبل الدولة. وأدت انتفاضة سويتو (Soweto) التي اندلعت في ١٦ يونيو ١٩٧٦م، إلى فرار العديد من الثوار إلى دول شرق أفريقيا مثل تنزانيا وملاوي وزيمبابوي وزامبيا وغيرها، وهناك أتاحت لهم فرصة الاختلاط مع المسلمين في هذه البلدان فاعتنق الكثير منهم الإسلام. وعندما انهار نظام الفصل العنصري عاد هؤلاء الثوار وهم مسلمون. ومن هنا بدأ تاريخ انتشار الإسلام في الأحياء الشعبية.

بعد انهيار نظام الفصل العنصري في بداية التسعينيات جاءت هجرات من أنحاء أفريقيا كافة وبصفة خاصة من شرق أفريقيا (الصومال خصوصاً) ومن غرب أفريقيا (السنغال خصوصاً)، حيث بدأ هؤلاء المهاجرون يختلطون بالسود في أحيائهم الشعبية وقد تزوج العديد منهم من النساء السود. هذا فضلاً عن أن المنظمات الإسلامية الممولة من الهنود قد أنشأت المدارس العامة والمدارس القرآنية وهو ما سهل للسود دخول الإسلام. ويعتبر جنوب أفريقيا من الأكثر الدول التي ينتشر فيها الإسلام اليوم وبصفة خاصة في أوساط السود.

المؤسسات الرسمية للمسلمين

المسلمون في جنوب أفريقيا ليسوا استثناء عن بقية مسلمي العالم، حيث يستشري بينهم الاختلاف المذهبي. ينقسم المسلمون في جنوب أفريقيا إلى تقليديين وحدائيين. أما التقليديون فهم الذين يتبعون المراجع التقليدية مثل جمعية العلماء التي يسيطر عليها المسلمون من ذوي الأصول الهندية (خاصة التبليغيين) وهم أكثر ارتباطاً بمراجعهم الدينية في «ديوبند» بالهند. ومجلس القضاء الإسلامي (نشأ في

(16) <https://mjc.org.za/education/islam/about-islam-at-the-cape/>

١٩٤٥م) في كيب تاون الذي يسيطر عليه المسلمون من ذوي الأصول الإندونيسية. هاتان الجمعيتان كان لهما دور في الحفاظ على الإسلام من حيث المظهر والشعائر. وشكلتا مرجعاً للمسلمين طوال عقود الفصل العنصري، وما يزالان يشكلان تأثيراً كبيراً على المجتمع المسلم، ولا سيما أن جماعة التبليغ التي تعتبر الحاضنة الشعبية لجمعية العلماء تعتبر الأكثر اجتهاداً في حقل الدعوة والحفاظ على المظهر الإسلامي من حيث بناء المساجد وارتداء الملابس الشرقية، ورعاية مشاريع الطعام الحلال، ورصد هلال شهر رمضان، وتحديد أوقات الاحتفالات الدينية السنوية وغير ذلك.

غير أن نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات شهدت نشأة حركات ذات طابع إسلامي معاصر انخرطت بصورة مباشرة في النضال ضد نظام الفصل العنصري، من بينها: حركة الشباب المسلم (Muslim Youth Movement (MYM) التي نشأت في ١٩٧٠م، ورابطة الطلبة المسلمين (Muslim Students Association (MSA))، وجمعية «قبلة» (Qibla) التي نشأت في ١٩٨٠م. هذه المنظمات انخرطت في العمل السياسي بطرق مختلفة، ولكن العامل المشترك بينها أنها متأثرة بالتحويلات التي جرت في العالم الإسلامي وبصفة خاصة الثورة الإيرانية والقضية الفلسطينية.^(١٧)

- وبالرغم من تشرذم المسلمين وضعف نسبتهم بالإضافة إلى غياب التنسيق فيما بينهم، إلا أن تمثيلهم الرسمي في الدولة يفوق حجمهم الحقيقي بمراحل عدة، وذلك مرجعه الأسباب التالية:
- كان للمسلمين كأفراد دور بارز في مناهضة الفصل العنصري، بينما الكنيسة باركت الفصل العنصري من منطلق ديني غربي بحت. ولذلك حفظ الحزب الحاكم للمسلمين حقوقهم.
- يشغل المسلمون مناصب رفيعة، فمنهم رجال القانون والأطباء والصحفيون وغيرهم. وبما أن الدولة توظف وفق الكفاءة العلمية فإن المسلمين يتبوؤون مواقع عليا في الدولة ليس لأنهم مسلمون وإنما لاكتسابهم الشهادات العليا والكفاءة.
- الوضع المعيشي وسط المسلمين الهنود مريح جداً وهو ما يمكنهم من تحقيق أهدافهم بصورة أفضل من الأصول الأخرى.
- المسلمون من ذوي الأصول الهندية لهم مساهمات خيرية واضحة وينشطون في توزيع الزكاة والإغاثة وإطعام الفقراء وكفالة الطلاب فضلاً عن إنشاء المدارس، وهو ما جعل وجودهم نوعياً.

(17) <https://mesbar.org/islam-in-south-africa-muslims-contribution-to-the-south-african-transition-process-and-the-challenges-of-contextual-readings-of-islam/>

المنظمات الإسلامية الخيرية

بدأ العمل الخيري في جنوب أفريقيا بنهاية الفصل العنصري في منتصف التسعينيات عندما بدأت المنظمات الإسلامية الأجنبية تتواصل مع المسلمين، ولا سيما المنظمات من السودان ومن مختلف دول الخليج التي أنشأت فروعاً لها في جنوب أفريقيا. وتوجد حالياً منظمات إسلامية خيرية في جميع المدن الجنوب الأفريقية وتتراوح أنشطتها ما بين بناء المساجد والمدارس، ورعاية الأسر الفقيرة وغير ذلك. ووصلت منظمات خليجية في بداية الألفية ولعبت دوراً كبيراً أيضاً في العمل الخيري ولكنها تأثرت بتبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

نشأت منظمتان محليتان في جنوب أفريقيا وتبنتهما الحكومة الجنوب أفريقية بوصفهما منظمتين وطنيتين تنفذان المشروعات الإنسانية داخل البلاد وخارجها باسم جنوب أفريقيا، وهما مؤسسة الإمداد (Al Imdad Foundation)⁽¹⁸⁾، ووقف الواقفين (Gift of the Givers)⁽¹⁹⁾.

مستقبل الإسلام في جنوب أفريقيا

على الرغم من كل ما ورد، فإن انتشار الإسلام في جنوب أفريقيا يبدو للمتابع أسرع مما هو عليه في أي دولة أفريقية أخرى، وذلك للأسباب التالية:

- بالمقارنة مع شرق أفريقيا مثلاً حيث شارك بعض الشخصيات العربية المعروفة في «تجارة الرقيق»، ليس باعتبارهم عرباً وإنما بوصفهم زعماء قبائل كغيرهم من بعض زعماء القبائل الأفريقية الذين شاركوا في بيع الرقيق للأوروبيين. استغلت الكنيسة هذه الحالات الفردية وأشاعت بأن العرب تاجروا بالرقيق كما فعل الأوروبيون، وأصبح ذلك منهجاً يدرس في المدارس العامة في كثير من الدول الأفريقية وهو ما شوش على الناس فهمهم للإسلام ودوره في رتق الفروقات العرقية بين البشر. أما في جنوب أفريقيا فالأمر مختلف لأن دور الكنيسة اضمحل كثيراً بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، ولم يكن للإسلام أي شبكات فيما يتعلق بالعلاقة مع الاستعمار أو نظام الفصل العنصري.
- دخول الناس في الإسلام لا يكتنفه أي صعاب كما هو الحال في مناطق أخرى من أفريقيا، حيث يتعرض المسلم الجديد للمقاطعة من قبل محيطه الأصلي. يحدث العكس في جنوب أفريقيا حيث لوحظ حرص بعض الآباء خاصة المسيحيين المحافظين على إدخال أبنائهم في مدارس المسلمين لإكسابهم تربية إسلامية⁽²⁰⁾. وتوجد مدارس للمسلمين في مختلف أرجاء البلاد تحت إشراف منظمات محلية

(18) <https://www.alimdaad.com/content/homepage.jsf>

(19) <https://giftofthegivers.org>

(20) في حوار الكاتب مع فيصل باسا الذي يدير مدارس قرآنية في مناطق الزولو ببلدة إسكورت في إقليم الناتال.

وجزاء من الدارسين فيها (حسب إفادات أصحاب هذه المدارس) من أبناء النصارى واللادينيين. بمعنى آخر ليست هناك عقدة تجاه الإسلام مجملًا.

- يوجد من بين المسلمين الجدد مفكرون وسياسيون وصحفيون وغيرهم، بخلاف ما يحصل في البلدان الإفريقية الأخرى (شرق أفريقيا أو وسط أفريقيا حيث ينتشر الإسلام وسط مجتمعات فقيرة).
- جنوب أفريقيا تحترم حرية الدين ومن ثم يتمتع فيها المسلمون بحرية كاملة.

خاتمة

قوانين دولة جنوب أفريقيا تساوي بين كل الأديان بل تحترمها، ويعتبر المسلمون أقلية بسيطة جداً ولكنها مؤثرة على المستوى السياسي الوطني بفضل المستوى التعليمي ولدورهم في مناهضة نظام الفصل العنصري. ومع هجرات المسلمين إلى جنوب أفريقيا من مختلف أنحاء أفريقيا أصبح الإسلام ينتشر في البلاد بوتيرة أسرع من أي دولة أفريقية أخرى. غير أن المسلمين الجدد خاصة في الأحياء الشعبية يفتقرون إلى المؤسسات الدينية التي يمكن أن تعينهم على تعلّم الدين.

وتعتبر جنوب أفريقيا من أكثر البلدان قرباً من العالم الإسلامي، وذلك عرفاناً للدور الذي لعبه العالم الإسلامي في مناصرة النضال ضد نظام الفصل العنصري. وعلى الرغم من أن النظام السياسي في البلاد قائم على الرأسمالية الغربية إلا أن الحزب الحاكم ذا الجذور الاشتراكية لم ينسجم وجدانياً مع الفكر الرأسمالي، لذلك يتطلع إلى إنشاء تحالفات مع العالم الإسلامي. لذلك فإن أغلب سفراء جنوب أفريقيا في العالم الإسلامي من المسلمين.

